الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/16/4/Add.8/Suppl.1
٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
SEP - 6 1992
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

٨' القرار ١٧٣(د-١٥) بشأن مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

الملحق الأول(*)

الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

(*) الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، صيغة منقحة، E/ESCWA/PPTCO/1992/IG.1/3/Rev.1.

المحتويات

الصفحة

ألف - البرنامـــج ١

١- الاتجاه العـام ١
٢- الاستراتيجية العامـــة ٤
٣- هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها ٦

باء - البرامج الفرعية ٧

١- الأغذية والزراعة ٧
٢- القضايا والسياسات الانمائية ١٠
٣- البيئـــة ١٣
٤- المستوطنات البشرية ١٦
٥- التنمية الصناعية ١٨
٦- التجارة الدولية والتمويل الانمائي ٢١
٧- الموارد الطبيعية ٢٣
٨- قضايا الطاقة ٢٦
٩- السكـــان ٢٩
١٠- الإدارة العامة والمالية العامة ٣١
١١- العلم والتكنولوجيا ٣٣
١٢- التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ٣٥
١٣- المرأة والتنمية ٣٧
١٤- الإحصـــاء ٤٠
١٥- النقل والاتصالات ٤٢

البرنامج ٣٤- التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا

ألف - البرنامج

١- الاتجاه العام

٣٤-١ الولاية العامة للبرنامج مستمدة من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ و ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ اللذين حددا وعدلا صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣٤-٢ ويتمثل الهدف العام للجنة في بدء وتسهيل المساعي الرامية الى تعمير المنطقة وتنميتها اقتصاديا، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي فيها، ومواصلة العلاقات الاقتصادية لبلدان هذه المنطقة وتعزيزها سواء فيما بينها أو بينها وبين سائر بلدان العالم. ويشمل ذلك التركيز اتباع نهج متكامل تجاه التنمية بمعالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية والترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة التطورات التي حدثت داخل المنطقة وخارجها في الآونة الأخيرة وما زالت مستمرة مثل أزمة الخليج وآثارها، واتحاد الدول الاوروبية، والتطورات في اوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي سابقاً.

٣٤-٣ وفيما يلي الأهداف العامة للبرنامج:

(أ) تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز التعاون والتكامل على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي؛

(ب) تعزيز الاعتماد على الذات في المنطقة عن طريق دعم التعاون الفني والإقتصادي فيما بين بلدانها؛

(ج) القيام بدور المحفل الرئيس العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة الاسكوا؛

(د) الممارسة الجماعية للقيادة والمسؤولية في التنسيق والتعاون المتعلقين بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص داخل منطقة الاسكوا؛

(هـ) أن يكون بمثابة «معين فكري» يسهم في إثراء المعارف الانمائية، نظرا للمكانة المتميزة التي تتبوؤها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا المجال بين المنظمات الإقليمية والوطنية المختلفة في المنطقة العربية، ويعزز التغييرات المهمة المتصلة، في جملة أمور، بآثار الحرب والسلم على المنطقة؛

(و) الاسهام في اصلاح وتعمير المناطق التي تضرّرت من جراء الحرب وغيرها من أشكال النزاع المسلح؛

(ز) إعداد أنشطة ومشاريع المساعدة الإنمائية وتعزيزها بما يتناسب مع احتياجات المنطقة وأولوياتها، والعمل كوكالة منفذة للمشاريع التنفيذية ذات الصلة.

٣٤-٤ وقد أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط خلال الجزء الأكبر من الثمانينات الى تقلص الموارد المالية المتاحة للتنمية في منطقة الاسكوا. وأسفر الانكماش المترتب على ذلك في بلدان مجلس التعاون الخليجي عن انخفاض تدفق رؤوس الأموال على سائر بلدان المنطقة وإنخفاض تحويلات العاملين فضلا عن عودة العاملين المهاجرين من البلدان المستوردة لليد العاملة الى البلدان المصدرة لليد العاملة في المنطقة. وواجهت التنمية في المنطقة عقبات من جراء التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية التي اقترنت بالمنازعات العسكرية وانعدام الاستقرار السياسي. وتفاقم تأثير هذه العقبات على التنمية نتيجة لأزمة الخليج التي ألحقت دماراً كبيراً بالهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في بلدين من البلدان الأعضاء في اللجنة وأدت الى وقف انتاج النفط فيهما ووقف تصديره، وسببت خسائر كبيرة في الأرواح ومعاناة شديدة فضلا عن تعطل قنوات التجارة وتدفقاتها وانخفاض الطلب على اليد العاملة وتدفقات رأس المال. وكان النزاع المسلح بين ايران والعراق قد استمر نحو ثماني سنوات قبل أن ينفذ وقف إطلاق النار في آب/أغسطس ١٩٨٨. ومازال الصراع في لبنان، وكذلك نضال الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوق الانسان الفلسطيني وتقرير مصيره دائرين في انتظار حل. وما زالت هذه الحالة تحول الموارد، البشرية والمادية على حد سواء، بعيدا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينعكس هذا في حجم ميزانيات الدفاع التي تشكل عبئا على الموارد المحدودة لعدد كبير من بلدان الاسكوا وتؤدي الى سرعة تردي مركز المديونية الخارجية لبعض البلدان الأعضاء. وقد خلّفت هذه المنازعات عواقب اجتماعية وخيمة انعكست في تردي مستوى المعيشة، وانخفاض الدخول، وارتفاع معدلات العجز، وتشرد قطاعات من السكان وتدمير الممتلكات ونشوء مشاكل التكيف الاجتماعي مع التغيرات التي طرأت على المعايير والقواعد المتوارثة.

٣٤-٥ ولا يزال هيكل اقتصاد معظم البلدان الأعضاء غير متوازن. ففي البلدان المنتجة للنفط، ينعكس هذا الأمر في سيطرة قطاع النفط؛ ومن ثم فإن الطاقة تمثل قضية رئيسة لا تفتأ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدرسها. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعا، شهد القطاع المنتج للسلع الأساسية فتورا على مدى السنوات السابقة بالمقارنة بتنامي قطاع الخدمات. وفي هذا الصدد، لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية أي نمو بالقيمة الحقيقية. ففي الواقع تضاءلت على مدى العقد الماضي حصة الناتج المحلي في الوفاء بالطلب الاجمالي على سلع الصناعة التحويلية. وكذلك أصبح الأمن الغذائي في المنطقة واهيا بسبب ضعف القطاع الزراعي. ويعود هذا، الى حد كبير، الى قلة المياه. لذلك فإن حفظ المياه وترشيد استخدامها مسألة بالغة الأهمية نظرا الى أن المنطقة شبه قاحلة. ومع ذلك تسهم عوامل كثيرة أخرى في هذه المشكلة منها: تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية العمرانية والاجتماعية، وإنخفاض المستويات التكنولوجية، وكون البيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي يتم في إطارها

الإنتاج الزراعي غير مؤاتية الى حد كبير. وعلاوة على ذلك، من الجدير الاشارة الى ما يبدو من امكانية توسيع نطاق امدادات الأغذية من خلال زيادة تنمية الموارد البحرية.

٣٤-٦ وتتسم اقتصادات بلدان المنطقة أيضا بالاعتماد الشديد على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإن المنطقة تتميز بحساسية بالغة إزاء التغيرات في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد فإن ضآلة حجم السوق المحلية في بلدان الاسكوا، كلاً على حدة، تجعل التصنيع شديد الاعتماد على الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير، مما يعني بدوره ضرورة إقامة علاقات تجارية اكثر دينامية فيما بين بلدان اللجنة ذاتها، وبين هذه البلدان والبلدان النامية في المناطق الأخرى. فتنمية القطاعين الصناعي والزراعي تتصل اتصالا وثيقا بالتجارة الدولية نظرا لاعتماد هذين القطاعين على العالم الخارجي في الحصول على جميع الآلات والمعدات تقريبا وعلى جزء كبير من المنتجات الوسيطة. كما يتضح الترابط بين التنمية الزراعية والتجارة الخارجية من اعتماد المنطقة الخطير على الواردات الغذائية، وغلبة المواد الخام الزراعية على تجارة صادرات الاقتصادات غير النفطية في المنطقة، وتوفير التجارة منفذاً للفائض من المنتجات الزراعية.

٣٤-٧ ويستلزم الأمر التركيز على الأثر متوسط الأجل وطويل الأجل لتطورين اقتصاديين دوليين هامين على المنطقة. أولهما، التقدم السريع في التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية وإستحداث مواد جديدة. وثانيهما يتصل بالعلاقات التجارية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بما في ذلك بلدان منطقة الاسكوا. وفي هذا الصدد، لا بد من متابعة مباشرة للآثار التي تخلفها على بلدان الاسكوا التدابير التي تتوخى البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي اتخاذها لزيادة توحيد أسواقها وسياساتها الاقتصادية في عام ١٩٩٢؛ وكذلك التطورات الجارية في البلدان التابعة لرابطة الدول المستقلة في الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفي اوروبا الوسطى.

٣٤-٨ وفي ميدان العلم والتكنولوجيا، مازالت المشكلة الرئيسة تكمن في ضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا والقوى العاملة المتخصصة في المجال العلمي.

٣٤-٩ وسيكون للاهتمامات البيئية دور متزايد في الجهود التي تبذلها المنطقة لتحقيق التنمية المستديمة. وسيتعين معالجة قضايا مثل التصحر وإدارة النفايات الصناعية، وتلوث المياه السطحية والجوفية، والاعتبارات البيئية الحضرية، والايكولوجيا البشرية، والاحترار العالمي، وتغير المناخ والتلوث الشديد الذي سببته حرب الخليج مؤخراً. وسيجري استعراض برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استعراضا شاملاً بغرض تحديد المشاكل البيئية التي تتطلب الاهتمام والاضطلاع بأنشطة في المجالات المتصلة بها. ولا بد من مراعاة البعد البيئي كذلك عند اختيار الصناعات التي سيجري تطويرها وتفضيل الصناعات الحديثة غير الملوثة على الصناعات الملوثة.

٣٤-١٠ وما زالت أوجه الضعف الهيكلي والقصور في قاعدة البيانات تشكل عائقاً رئيساً أمام عمل الأمانة التنفيذية وأمام قيام البلدان الأعضاء بوضع سياسات إنمائية فعالة؛ ولذلك لا بد من تكثيف الجهود الرامية الى معالجة هذا النقص على جميع المستويات وفي جميع القطاعات.

٣٤-١١ وقبل وقوع أزمة الخليج كانت الجهود الرامية الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة في تزايد على الصعيد دون الاقليمي على الأقل بفضل إنشاء تجمعين دون إقليميين، هما مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي. ولكن أزمة الخليج اسفرت عن مناخ غير مشجع للتعاون. وعليه، ينبغي بذل جهود مجددة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاكل الأخرى التي خلفتها الأزمة.

٣٤-١٢ وفي ضوء ما تقدم، وبالاضافة الى المشاكل المذكورة، فإن من بين القضايا والمشاكل الرئيسة التي يجب التطرق إليها خلال فترة الخطة متوسطة الأجل ما يلي: إصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالحرب، واعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا، والعمالة، والتوسع العمراني، والديناميات السكانية، والفقر في الريف، والإسكان وخاصة الإسكان المنخفض التكلفة، والرعاية الاجتماعية، ولاسيما بالنسبة للمعوقين، وتغير دور الأسرة، ودور المرأة في المجتمع، والهيكل الاجتماعي الجديد. أما القضايا والمشاكل الرئيسة الأخرى التي ينبغي أن تتصدى لها المنطقة والتي تتصل، بدرجات متفاوتة وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالتطورات والتغيرات الجارية في قطاع النفط فهي كما يلي: عودة العمال المهاجرين؛ والمديونية الخارجية، والعجز في موازين المدفوعات في عدد من البلدان المعنية؛ والتفاوت في مستويات التنمية في الدول الأعضاء. ومن شأن عقد اتفاق سلام وما يترتب عليه من الحد من النزاعات المسلحة في المنطقة، أن تكون له آثار هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وسيتطلب المناخ الناتج عن ذلك دراسة التغييرات اللازم ادخالها على النهج والبرامج المتبعة في القطاعات المذكورة، والتي تستهدف، بصفة خاصة، إعادة توزيع الموارد وتوسيع نطاق التعاون الاقليمي. وعلاوة على ذلك، وعلى المدى القصير، ينبغي ان يوجه استعراض آثار الحرب والسلم الى دعم امكانية التفاوض وتقديم المساعدة الفنية عند الاقتضاء، مع الاستعانة بقاعدة بيانات الاسكوا.

٣٤-١٣ والمسؤولية العامة عن إعداد وتنفيذ هذا البرنامج موكلة الى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢- الاستراتيجية العامة

٣٤-١٤ وفقا للأهداف المذكورة في صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فإن اللجنة، بوصفها هيئة متعددة الاختصاصات، تعمل من أجل تحقيق التنسيق بين خطط وبرامج الدول الأعضاء فيها في شتى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز التعاون الاقليمي بين دول المنطقة. ومعظم الأنشطة الواردة في إطار هذا البرنامج ستكون ذات طابع إقليمي أو دون إقليمي، وستتضمن أنشطة خاصة بكل بلد على حدة عند الضرورة.

٣٤-١٥ ولبلوغ أهداف البرنامج ستضطلع الأمانة التنفيذية بالمهام التالية:

(أ) توفير خدمات الامانة الفنية والوثائق اللازمة للجنة وهيئاتها الفرعية؛

(ب) مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على طلبه، في الاضطلاع بمهامه داخل المنطقة فيما يخص أي مشكلة اقتصادية واجتماعية؛

(ج) إجراء ورعاية، البحوث والدراسات، والمسوح وخطط العمل المعنية بمشاكل التنمية، الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا؛

(د) إنشاء وتطوير قاعدة للبيانات الاحصائية والمعلومات تشمل جمع وتقييم وادخال ونشر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والاحصائية، حسب الاقتضاء؛

(هـ) تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء واجتماعات حكومية دولية وحلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية ومؤتمرات؛

(و) تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الاقليمية، عند الطلب، الى الدول الأعضاء في اللجنة؛

(ز) الإسهام في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج التعاون الفني وتقديم المساعدة الفنية؛

(ح) التنسيق والتعاون مع سائر وحدات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية، وخاصة منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ومجلس التعاون الخليجي وغير ذلك من التجمعات الاقليمية؛

(ط) ابراز فوائد التعاون الاقليمي من خلال وسائط الاعلام بغية التأثير على الرأي العام في المنطقة.

٣٤-١٦ وفي إطار التنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الاخرى، تحافظ الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على علاقات وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك عن طريق شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو. كما تحافظ على علاقات وثيقة مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). وتوضع حاليا ترتيبات عمل جديدة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز التعاون في الأنشطة المتصلة بالصناعة، وتطبيقات الحاسوب، وتنمية الموارد البشرية بما فيها المعوقون.

٣٤-١٧ ومن المتوخّى أيضا زيادة توثيق التعاون مع البرامج العالمية للأمانة العامة للأمم المتحدة وهي: إدارة التنمية الاقتصادية في المقر، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومركز حقوق الانسان في جنيف، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بقصد تفادي الازدواجية، وضمان التكامل وتبادل المعلومات على أحسن صورة. وفي الوقت ذاته، ستستمر الجهود الرامية الى زيادة التنسيق، عن طريق الاشتراك في وضع برامج الانشطة، مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٤-١٨ ولدى تنفيذ البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فيما يتعلق بالسكان، والمرأة والتنمية، ستحرص اللجنة على مواصلة وتعزيز التعاون القائم بينها وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة من أجل تقديم الدعم في ميدان البحث والحلقات الدراسية والتدريب والدراسات وغير ذلك من أشكال المساعدة الفنية.

٣٤-١٩ وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعدد من مشاريع التعاون الفني المتعددة الاختصاصات في مجالات فنية متنوعة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الامم المتحدة للنهوض بالمرأة وغيرها من الكيانات التي تقدم الدعم. وسيستمر هذا التعاون وستبذل الجهود لتحديد مشاريع أخرى في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة ولالتماس الدعم لها، إما عن طريق التمويل المباشر أو عن طريق تقاسم التكاليف.

٣- هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٣٤-٢٠ ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا معالجة القضايا الأخرى المشمولة بهذه الخطة وكلها موجهة نحو بلوغ هدف اللجنة الرئيس، وهو التعاون الاقليمي من أجل التنمية. وفي إطار هذا الهدف العام، أعيد توجيه البرامج الفرعية للتطرق الى القضايا المستمرة والقضايا الجديدة الناشئة في ضوء التطورات العالمية والاقليمية الأخيرة.

٣٤-٢١ وسيتألّف برنامج التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا من البرامج الفرعية كما يلي:

البرنامج الفرعي ١: الأغذية والزراعة
البرنامج الفرعي ٢: القضايا والسياسات الانمائية
البرنامج الفرعي ٣: البيئة
البرنامج الفرعي ٤: المستوطنات البشرية
البرنامج الفرعي ٥: التنمية الصناعية
البرنامج الفرعي ٦: التجارة الدولية والتمويل الانمائي
البرنامج الفرعي ٧: الموارد الطبيعية

البرنامج الفرعي ٨: قضايا الطاقة

البرنامج الفرعي ٩: السكان

البرنامج الفرعي ١٠: الإدارة العامة والمالية العامة

البرنامج الفرعي ١١: العلم والتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ١٢: التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

البرنامج الفرعي ١٣: المرأة والتنمية

البرنامج الفرعي ١٤: الإحصـــاء

البرنامج الفرعي ١٥: النقل والاتصالات

٣٤-٢٢ وأُعطيت أولوية عليا للبرامج الفرعية ١ و٢ و٣ و٥ و٧ و٩ و١٠ و١٢.

باء - البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١: الأغذيـة والزراعـــة

(أ) الأهـــداف

٣٤-٢٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرتين ٦ و٧ من قرار الجمعية العامـــة ١٧٢/٣٢ والفقرات ٢ الى ٦ من قرارها ٩٠/٣٣، والفقرات ٤ و٨ و١٤ من قرارها ١١٠/٣٤، والفقـــرات ٤ و٨ و١٢ من قرارها ١٩١/٤٣، والقرار ١٧٢/٤٤، والفقرتين ٥ و٨ من مرفق قرارها ٢٣٦/٤٤، والفقـــرات ٣ و٥ و١٠ و١٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٨/١٩٨٠ والفقرة ٥ من قراره ٤٠/١٩٨٧، والفقرة ٥ مـن قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٧١ (د-٦)، والفقرة ٥ من قرار مجلس إدارة برنامج الأمـم المتحدة للبيئة ١٧/٨ والفقرتين ٢ و٤ من قراره ٢٣/١٥.

٣٤-٢٤ تتزايد الانتاجية الزراعية بمعدلات منخفضة في معظم بلدان منطقة الاسكوا بل إنها تتقلص فـــي بعض بلدان اللجنة، مما يؤدي الى نقص، يتزايد حِدةً، في إمدادات الأغذية المحلية في ظروف تشهد تناميـــا في الطلب، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الاعتماد على مصادر خارجية للامدادات. هذا ومما ادى الى تـردي الحالة في بعض البلدان، أن الصادرات الزراعية تمثل المصدر الرئيس للنقد الأجنبي اللازم لشـــراء مستلزمات الانتاج والسلع الانتاجية ولتسديد تكاليف خدمة الدين المتعاظمة. كما أسفرت زيادة الهجـرة من الريف عن تفاقم مشاكل البطالة في المناطق الحضرية واشتداد الضغوط على الخدمات في المراكـــز الحضرية.

٣٤-٢٥ وبلدان المنطقة تتصرف غالبا على نحو فردي دون تعاون أو تنسيق في أي من الميادين التي تعتبـر أساسية للتنمية الزراعية، بالرغم من صعوبة إحراز نجاح من خلال العمل على الصعيد القطري وحده.

٣٤-٢٦ والحوافز الاقتصادية التي تمنح للمنتجين الزراعيين في المنطقة غير كافية عموما. ومن القيود الرئيسة المفروضة على الانتاج قصور خطط دعم الاسعار وضعف الهياكل الأساسية وعدم كفايتها. وتمثل البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والتسويق والائتمان الزراعي وتوزيع المدخلات الزراعية مواطن الضعف الأساسية في النظام الزراعي.

٣٤-٢٧ لا تتمثل العقبة الرئيسة أمام الاستثمار الزراعي في المنطقة في عدم كفاية الموارد بقدر ما تتمثل في نقص القدرة الاستيعابية. ويعود هذا الى عدم كفاية القدرة على الادارة والتنظيم واقامة الهياكل الأساسية اللازمة لاعداد وتنفيذ المشاريع، الأمر الذي يؤدي الى نقص مشاريع الاستثمار الجيدة الاعداد.

٣٤-٢٨ ومن الاختناقات الرئيسة التي تعترض سبيل زيادة الانتاج الزراعي في المنطقة نقص الموظفين المدربين، ولاسيما في ميدان التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع وتقييمها. ومما لا يقل أهمية عن ذلك تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية. وتتوقف القدرة على استيعاب تدفق أموال الاستثمار، الى حد بعيد، على نوعي التدريب المشار اليهما فيما تقدم.

٣٤-٢٩ وبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عرضة أيضا للتصحر بسبب ظروفها الايكولوجية الهشة. وتؤدي قلة المياه الى الحد من الانتاج الزراعي والرعوي والحرجي. وتتفاقم المشكلة بسبب الصعوبات البالغة التي تكتنف إصلاح أو وقف الأضرار الايكولوجية في المنطقة. وتذهب التقديرات الى أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة عرضة لعملية تصحر أو أخرى، بدرجات مختلفة من الحدة.

٣٤-٣٠ وبالرغم من برامج الاصلاح الزراعي التي تقوم بها بعض بلدان منطقة الاسكوا، فإن الحيازات الصغيرة والمفتتة مازالت تطغى على الزراعة، ومشاكل المزارعين الهامشيين والمزارعين الذين لا يملكون أرضا مازالت خطيرة في العديد منها. وعلاوة على ذلك، هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيما يتعلق بمدى توفر الخدمات الأساسية.

٣٤-٣١ ومن المشاكل الرئيسة في القطاع الزراعي في منطقة الاسكوا، تخلف معدل النمو الزراعي عن مواكبة معدل النمو السكاني، فضلاً عن أن القطاع لم يدخل بعد مرحلة النمو المعتمد على الذات وإدخال التكنولوجيا في النشاط الزراعي. ومع ذلك فإن دعم النمو السكاني عن طريق توفير الغذاء لعدد أكبر من الناس ليس بالأمر الكافي. فالمشكلة بالنسبة للزراعة في المنطقة تتمثل في كيفية المساهمة في توسيع نطاق حرية الاختيار ليتعدى الحد الأدنى من ضرورات الحياة.

٣٤-٣٢ والأهداف الرئيسة لهذا البرنامج الفرعي هي:

(f) تقديم المساعدة الى البلدان الأعضاء في تعزيز التنمية الزراعية والريفية عن طريق تحديد المشاكل والعقبات الرئيسة وايجاد حلول مناسبة لها؛

(ب) تشجيع التعاون الاقتصادي والفني فيما بين بلدان منطقة الاسكوا على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي مع مراعاة مجالس التعاون دون الاقليمية القائمة؛

(ج) تعزيز الأنشطة الرامية الى دعم قدرات البلدان الاعضاء في مجالات اعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الشاملة المتعلقة بقطاع الزراعة، وتحليل السياسات، وتحليل المشاريع، وادارة المزارع، والتسويق الزراعي، واستخدام قاعدة الموارد الزراعية بصورة سليمة؛

(د) تشجيع وضع نهج متكامل تجاه التنمية الريفية يقوم على أساس تحقيق النمو والمساواة والمشاركة الشعبية؛

(هـ) العمل على تنمية الموارد البحرية.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٣-٣٤ ستقدم الأمانة التنفيذية المساعدة الى الدول الأعضاء في جهودها الرامية الى تحسين وتنسيق سياساتها وخططها الانمائية الزراعية والريفية المستديمة عن طريق البحث والتدريب والاجتماعات والمساعدة الفنية وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣٤-٣٤ وأما التدريب في ميادين تحليل السياسات والتخطيط وتحليل المشاريع وادارة الموارد وحفظها والائتمان الزراعي والتسويق وإدارة المزارع فسيستمر من خلال تنظيم حلقات عمل. وسيوضع في عام ١٩٩٥ إطار متكامل لإنشاء شبكة تدريب إقليمية في مجال تحليل المشاريع الزراعية.

٣٤-٣٥ ونظراً لأهمية القطاع الزراعي بالنسبة للمنطقة فسيجري استعراض سنوي وتحليل سنوي لأداء وسياسات واستراتيجيات الزراعة والأغذية على المستوى الاقليمي. وسيتضمن هذا الموارد البحرية.

٣٤-٣٦ وستواصل الأمانة التنفيذية أنشطتها في رصد وإدارة النظم الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة. وستعد خلال كل فترة سنتين من مدة الخطة متوسطة الأجل خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر ومشروعا محدداً لوقف التصحر.

٣٤-٣٧ وستوجه الأنشطة الرامية الى تحسين الممارسات الزراعية نحو تشجيع استخدام التكنولوجيات الملائمة على مستوى صغار المزارعين. وسيولى اهتمام خاص لتشجيع تنمية المزارع الصغيرة من خلال نهج متعدد التخصصات لإدارة المزارع.

٣٤-٣٨ وسيجري تحليل متعمق للقطاع الزراعي ولمستوى الفقر في الريف وهيكله وخصائصه، بهدف وضع سياسة وإطار للبرمجة فيما يخص الانتاج الغذائي والزراعي والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية والحد من مستويات سوء التغذية. وسيؤخذ بمفهوم وإجراءات التخطيط على الصعيد المحلي بهدف تحسين المشاركة المحلية في عملية إتخاذ القرارات وفي زيادة فعالية إدارة الموارد. وسيتم التركيز بصورة خاصة على تحديد السياسات والتدابير التي من شأنها زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الانتاجية الزراعية وانتاج المرأة ودخلها.

٣٤-٣٩ وستمنح أولوية عالية للأنشطة الرامية الى تعزيز القدرة الفنية والمؤسسية اللازمة للتنمية الزراعية والريفية. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز المؤسسات اللازمة للخدمات الإرشادية، والائتمان والتسويق وتوصيل المستلزمات الزراعية. وسينصب التركيز بصورة خاصة على تنمية الهياكل المؤسسية التي تسمح بالاستجابة الفعالة للظروف والمشاكل المحلية، بما في ذلك استخدام الموارد وادارتها بصورة سليمة، _____ واصلاح البيئة التي تعرضت فيما سبق للتدهور وإساءة الاستعمال.

٣٤-٤٠ وسيجري تشجيع مبادرات القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الكثيفة. وقد تتخذ هذه المبادرات في مجال تجهيز المنتجات الزراعية، بما في ذلك استغلال النواتج العرضية وتسويق الناتج الزراعي خاصة من أجل التصدير. وسيتم تشجيع القطاع الخاص، عند الاقتضاء، على الاضطلاع بالمهمة الرئيسة المتمثلة في توفير الخدمات الى المزارعين. ولتحقيق هذه الاهداف، ستبذل الجهود لتعزيز القطاع الخاص عند الاقتضاء والمساعدة على تنميته.

٣٤-٤١ وستقدم خلال فترة الخطة متوسطة الأجل المساعدة المباشرة الى الجمعيات الاقليمية للائتمان الزراعي والتسويق الزراعي، والمركز الاقليمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وبرنامج الأرض والتنمية الريفية في جامعة القدس المفتوحة. وسيستمر التعاون الكامل مع جميع المنظمات الحكومية الاقليمية الاخرى في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٢: القضايا والسياسات الانمائية

(f) الأهداف

٣٤-٤٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرتين ٣ و٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٣، والفقرتين ٣ و٤ من قرارها ١٨٦/٤٣؛ والفقرة (f) '٢' من الجزء الثالث من مرفق قرارها ١٦٩/٤٤، والفقرتين ٥ و٦ من قرارها ١٧٩/٤٤ والفقرتين ٥ و٨ من مرفق قرارها ٢٣٦/٤٤، والفقرتين ١ و٢ من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٩٣ (د-٨)، والفقرات ١ الى ٣ من قرارها ١١٤(د-٩)، والفقرات ا الى ٣ و٥ من قرارها ١١٨(د-١٠)، والفقرات ١ الى ٣ من قرارها ١٠٠(د-٨)، وقراريها ١٧٣(د-١٥) و ١٧٦(د-١٥).

٣٤-٤٣ أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط وإيراداته خلال الجزء الأكبر من فترة الثمانينات الى تراجع الأنشطة الاقتصادية في بلدان المنطقة. وتتلخص المشاكل التي تواجهها هذه البلدان في تزايد العجز في موازين المدفوعات وتقلص الموارد المالية المتاحة للتنمية وزيادة الديون وخدمة الديون؛ مما يبين بجلاء مدى خطورة اعتماد العديد من بلدان المنطقة اقتصاديا على تصدير سلعة أساسية واحدة، ألا وهي النفط الذي مازال يهيمن على الأنشطة الاقتصادية. ومن أجل التصدي لتلك المشاكل، انتهجت البلدان الأعضاء سياسات للتكيف الهيكلي تستهدف مواصلة التنمية الاقتصادية وتتضمن إتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي. والبلد الأقل نموا في منطقة الاسكوا، أي الجمهورية اليمنية التي نشأت في ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٠ نتيجة لاتحاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، وكانا يعتبران البلدان الأقل نموا، يعتمد الى حد كبير على الموارد ____ الخارجية لتمويل المشاريع الانمائية ولتمويل العجز التجاري الجسيم الذي يعاني منه. وقد أدى الانكماش الاقتصادي في منطقة الخليج الى تقلص الموارد الخارجية المتاحة لبلدان المنطقة. ولذلك سيولى اهتمام خاص في المرحلة المقبلة لتعزيز الموارد المالية المحلية. ____ ومما عرقل الجهود المبذولة للتصدي للمشاكل التي تصادفها بلدان المنطقة، الافتقار الى البيانات والتحليل الاقتصادي المنهجي.

٣٤-٤٤ وقد أكدت أزمة الخليج الأخيرة أهمية التكافل بالنسبة لاستقرار البلدان الأعضاء وضرورة توثيق عرى الصلات القائمة وإقامة صلات جديدة وتقليل التفاوت في مستويات التنمية داخل هذه البلدان وفيما بينها. وستركز أهداف الخطة متوسطة الأجل على القضايا التالية:

(أ) تحليل وتقييم جهود البلدان الأعضاء الرامية الى مواءمة استراتيجياتها وبرامجها الانمائية وتنسيقها بغية تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي؛

(ب) تحليل وتقييم التدابير المتخذة في إطار السياسات من أجل تحرير اقتصادات المنطقة، وتقييم أثرها على تشجيع النمو، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون، والتكامل على المستويين دون الاقليمي والاقليمي.

(ج) مساعدة البلد العضو الأقل نموا في المنطقة في تحديد احتياجاته الانمائية وزيادة اعتماده على الموارد المحلية وتوزيع تلك الموارد بكفاءة، وحل القضايا الناشئة عن الوحدة والمتعلقة بالسياسات العامة التي يتبعها البلد؛

(د) نشر المعلومات عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛

(هـ) حفز القطاع الخاص على القيام بدور أكثر فعالية في عملية التنمية؛

(و) تقليل التفاوت في مستويات التنمية فيما بين البلدان الأعضاء عن طريق زيادة فعالية التعاون الاقليمي ودون الاقليمي؛

(ز) رصد أثر التغييرات الجارية في البيئة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي واقتراح السياسات الفعالة المتعلقة بالتكافل الاقتصادي؛

(ح) تنفيذ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع؛

(ط) متابعة اصلاح المناطق المتضررة بالنزاعات المسلحة وتعميرها وتنميتها.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٤٥ ستطلع الأمانة التنفيذية بالأنشطة التالية في إطار هذا البرنامج الفرعي:

(أ) تحليل الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء من أجل تحقيق المواءمة والتنسيق بين خططها وبرامجها وسياساتها. ونظرا الى أن هذه الأنشطة شاملة لعدة قطاعات، فسيُضطلع بها بالاشتراك مع الشُعب المعنية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وستبذل الجهود للتعاون مع المنظمات الوطنية والاقليمية للوقوف على امكانية الاشتراك في إجراء دراسات ترمي الى تحقيق هذه الغايات؛

(ب) تحليل سياسات تحرير الاقتصاد والتكيف الاقتصادي التي تتبعها البلدان الأعضاء، بهدف تقييم أثرها على النمو والتنمية والتعاون والتكامل الاقتصادي على المستويين دون الاقليمي والاقليمي؛

(ج) تحديد مجالات التعاون والتنسيق الاقتصاديين بين البلد العضو الأقل نمواً في المنطقة والبلدان الاخرى في غربي آسيا، وتحديد القضايا الناشئة عن توحيد شطري اليمن والمتعلقة بالسياسات العامة للجمهورية اليمنية، واستعراض التقدم المحرز. وستنفذ الدراسات المتعلقة بمشاكل هذا البلد بالتعاون الوثيق ما بين الشُعب المختصة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(د) توسيع وتعديل نطاق المسح السنوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، عن طريق التركيز على القضايا المتصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي، في ضوء الآثار السلبية لأزمة الخليج، الى جانب تحسين قاعدة البيانات التي يعتمد عليها المسح. وسيتم اجراء مزيد من الدراسات المتعمقة عن قضايا التنمية في المنطقة. وستتناول هذه الدراسات القضايا المتصلة بالتفاوت في الدخل والثراء والفقر داخل البلدان وفيما بينها؛ وأسباب الاعتماد المفرط على الخارج ووسائل تقليله؛ وأثر التغيرات الأخيرة والجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية على فرص التنمية في المنطقة؛ واصلاح المناطق المتضررة بالنزاعات المسلحة وتعميرها؛

(هـ) إستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع؛

(و) الاهتمام اللازم بعملية تحديد متطلبات التنمية المستديمة.

٣٤-٤٦ وستتحقق الأهداف عن طريق إجراء البحوث والدراسات الفنية وإعداد التقارير؛ وتنظيم اجتماعات حكومية دولية واجتماعات لأفرقة الخبراء؛ وذلك بزيادة توثيق التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى، ومن خلال الخدمات الاستشارية في مختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٣: البيئة

(أ) الأهداف

٣٤-٤٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٥٣/٤٢ و١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ و٢٢٦/٤٤ و٢٢٧/٤٤ و٢٢٨/٤٤ و٢٢٩/٤٤، وقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٨١(د-٧) و١٦٥(د-١٥).

٣٤-٤٨ المشاكل البيئية الرئيسة في منطقة الاسكوا، والتي تعوق بشدة التنمية المستديمة وصون الموارد الطبيعية تتمثل فيما يلي:

(أ) تدهور الأراضي، بما في ذلك تغير خواص التربة، وفقدانها للخصوبة وتشبعها بالمياه وتملحها، والتصحر وعدم كفاية إمدادات المياه؛

(ب) التلوث الصناعي، بما في ذلك تلوث المياه والهواء وإلقاء النفايات السامة في الأنهار والبحيرات وعلى الشواطىء البحرية الساحلية؛ وما يتصل بذلك من اختلال بيئي ناجم عن الأنشطة المتصلة بالطاقة؛

(ج) مشاكل التوسع العمراني المقترنة بالتطور الاقتصادي - الاجتماعي السريع، وآثارها الضارة بالبيئة الريفية والصحة العامة والتغذية.

٣٤-٤٩ وتتمثل الاسباب الرئيسة لعدم دوام التنمية والتدهور البيئي في المنطقة فيما يلي:

(أ) تدهور الموارد الطبيعية ولاسيما الأراضي والمياه؛

(ب) عدم مراعاة الأبعاد البيئية في الخطط الانمائية وسياسات الاستثمار مراعاة كافية؛

(ج) ضعف آليات التنظيم والأجهزة الإدارية القائمة المعنية بقضايا البيئة؛

(د) عدم توفر الوعي الكافي لدى الجمهور بالاسباب الحقيقية للمشاكل البيئية وخطورتها؛

(هـ) الاعتماد على الحلول العلاجية عوضاً عن توقع المشاكل البيئية واتخاذ التدابير الوقائية؛

(و) ضعف مؤسسات البحوث البيئية، وعدم كفاية البحوث والبرامج الانمائية؛

(ز) نقص القوى العاملة المدربة تدريباً كافياً ونقص المعلومات العلمية؛

(ح) كثرة النزاعات المسلحة (مثل، حرب الخليج وما خلفته من دمار على الصعيدين البشري والبيئي)، الأمر الذي يؤدي الى تحويل قدرٍ كبيرٍ من الأموال والقوى العاملة والموارد الطبيعية بعيداً عن متطلبات التنمية المستديمة.

٣٤-٥٠ وإزاء هذا الواقع الاقليمي، وفي ضوء التوصيات الصادرة في هذا الخصوص والواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، الذي اعتمده المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (المنعقد في القاهرة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩١) والذي يعرض آراء كل البلدان العربية وهمومها البيئية على مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، (البرازيل، ١٩٩٢، جدول أعمال القرن ٢١)، فإن النهج الاقليمي العام فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستديمة سيعمل على ما يلي:

(f) إنضمام بلدان المنطقة الى الاتفاقيات العالمية المتصلة بالبيئة وتشجيع المساهمات الاقليمية في حل مشاكل البيئة الملحة على المستوى العالمي؛

(ب) ضمان الحفاظ على الأراضي والموارد البحرية والمياه العذبة وغيرها من الموارد الطبيعية؛

(ج) المحافظة على التنوع البيولوجي في المنطقة بما في ذلك حماية النظم الايكولوجية المعرضة للخطر؛

(د) تشجيع سياسات الاستهلاك التي تعزز التنمية المستديمة؛

(هـ) تقييم أثر المشاريع الانمائية على البيئة والحد من التلوث الذي تسببه النفايات، ويتضمن ذلك معالجة هذه النفايات وإدارتها؛

(و) زيادة وعي الجمهور بالتراث البيئي والحضاري؛

(ز) وضع الإطار القانوني لحماية البيئة ومتابعة تنفيذ الاتفاقات الاقليمية ذات الصلة بغية تشجيع التنمية السليمة بيئيا والمستديمة؛

(ح) صياغة مدونة لقواعد السلوك البيئي بهدف حماية النظم الايكولوجية من النزاعات العسكرية وغيرها من أعمال الحرب بما في ذلك وضع تقارير تُقيم فيها آثار مثل هذه الأعمال (مثل آثار حرب الخليج على البيئة).

٣٤-٥١ وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج الفرعي فيما يلي:

(أ) تشجيع التنمية المستديمة بأوسع معانيها بحيث تصبح هي الهدف الرئيس لأنشطة الأمانة التنفيذية من برامج ومشاريع؛

(ب) الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية التي تركز على موضوع معين وتعزز الجهود العامة الاقليمية والدولية المبذولة لتفهم أبعاد مسألة البيئة والتنمية المستديمة؛

(ج) توفير التنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي من أجل تعزيز الجوانب الفنية للبيئة مثل التدريب، وتطبيق الاساليب الفنية الحديثة في الكشف عن التدهور البيئي، وإدراج المؤشرات البيئية في تحليل نسبة الفوائد الى التكاليف، وإقامة الشبكات الوطنية والاقليمية لقاعدة بيانات بيئية؛

(د) صياغة وتنفيذ مشاريع بيئية مختارة تتضمن عناصر قوية للتعاون الاقليمي.

٣٤-٥٢ وعليه، فإن مهام البرنامج الفرعي المعني بالبيئة توضح الأولويات التي أعطتها له اللجنة بموجب قراراتها الصادرة في هذا الخصوص، وهي: إجراء البحوث والاضطلاع بالمشاريع في مجموعة من المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الواردة في البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل. وستتطلب هذه الأنشطة البرنامجية إجراء مجموعة من الدراسات الفنية وعمليات التقييم القطري بهدف تحديد المشاكل البيئية التي تستحق الأولوية؛ وكشف الأسباب الفعلية للأضرار البيئية، واتخاذ إجراءات ملائمة في إطار السياسات المتبعة أو صياغة مشاريع اتفاقيات اقليمية استناداً الى قاعدة بيانات دقيقة، ووضع السياسات والبرامج من أجل تنفيذها.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٥٣ ستركز الأمانة التنفيذية جهودها على تعزيز المبادرات الاقليمية ودون الاقليمية لتكون التنمية المستديمة هي المبدأ الذي يهتدى به في الأهداف المترابطة المتمثلة في النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية السليمة داخل منطقة الاسكوا.

٣٤-٥٤ وستنصب الأنشطة البيئية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مايلي:

(أ) تناول آثار برامج اللجنة ومشاريعها التنفيذية على البيئة؛

(ب) التنسيق مع المنظمات الاقليمية الأخرى لتحديد وتنفيذ المشاريع الرامية بصورة خاصة الى تحقيق التنمية القائمة على أسس بيئية سليمة ومستديمة؛

(ج) التشديد على إدراج الاعتبارات البيئية في الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها الشُعب الفنية بهدف التأثير على السلوك المتصل بالبيئة على نطاق إقليمي؛

(د) التركيز على الأولويات الاقليمية المتصلة بالبيئة المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ (مؤتمر البرازيل) ولاسيما مسائل مثل: التصحر، والمياه، واستخدام الأراضي، والنفايات الخطرة، والطاقة، وما للحرب من آثار سلبية على البيئة، والاحتلال والنزاعات العسكرية (مثل حرب الخليج)؛

(هـ) انشاء قاعدة بيانات خاصة بالبيئة والاضطلاع باعبائها بما في ذلك جمع المعلومات الهامة عن الموارد الطبيعية؛

(و) تدريب موظفي اللجنة والبلدان الأعضاء على قضايا البيئة من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية والمنشورات التي تتناول البيئة والتنمية المستديمة.

البرنامج الفرعي ٤: المستوطنات البشرية

(أ) الأهداف

٣٤-٥٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الأجزاء الخامس والسابع والثامن من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢، والفقرة ٦ والجزء الثاني من قرارها ١٩١/٤٢، والفقرتين ٨ و١٥ من قرارها ١٨٧/٤٢، والفقرتين ١٤ و١٥ من قرارها ١٨٤/٤٢، والفقرتين ٥ و٨ من مرفق قرارها ٢٣٦/٤٤.

٣٤-٥٦ وتتصل المشاكل التي يتناولها البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) النمو المفاجيء لبعض المدن نتيجة للتقلبات الاقتصادية والهجرة الناجمة عن الازمات وبالتالي زيادة الضغط على الهياكل الحضرية؛

(ب) عدم كفاية الاطار المؤسسي والتنظيمي والاداري المعني برصد النمو الحضري والتنمية؛

(ج) تبديد الموارد الناجم عن قلة الوعي بأساليب التخطيط والتصميم الملائمة لمرحلة التنمية التي تمر بها بلدان المنطقة؛

(د) عدم ملاءمة المأوى والمستوطنات من الناحيتين الثقافية والعمرانية نتيجة لاتباع نُهج غير مناسبة في تصميم وتخطيط المباني والمستوطنات.

٣٤-٥٧ فيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) رصد تطور المستوطنات البشرية في المنطقة عن طريق استعراض وتقييم سياسات التخطيط والتنفيذ، وتعزيز وضع واتباع نُهج مناسبة في التخطيط والتنفيذ؛

(ب) تحديد الضغوط التي تتعرض لها المستوطنات البشرية نتيجة للهجرة الناجمة عن الازمات على الصعيدين القطري والاقليمي؛

(ج) مساعدة حكومات المنطقة في العمل على توفير المستوطنات على نحو متوازن ومستقر من خلال التخطيط المتجاوب والديناميكي الملائم ومن خلال تصميم المباني مع مراعاة الاعتبارات الثقافية والاقتصادية؛

(د) وضع أُطر تشريعية وإدارية مناسبة وإتخاذ تدابير تكفل تكييف التخطيط المكاني بما يتلاءم مع احتياجات فئات خاصة من السكان، ولا سيما الشباب والمعوقون؛

(هـ) اقتراح مبادىء توجيهية للتخطيط والتصميم الحضريين تضمن تحقيق التنمية السليمة من حيث الاعتبارات الثقافية والاقتصادية والبيئية.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٥٨ ستواصل الأمانة التنفيذية جمع البيانات عن مؤشرات المستوطنات البشرية، بغية رصد التغيرات والاتجاهات في الحالة الراهنة للمستوطنات البشرية. وستُجرى تنقيحات لقاعدة البيانات بغية تحسين نطاق شمولها وتكييفها بما يتلاءم مع الحالة المتغيرة في المنطقة.

٣٤-٥٩ وستُجرى دراسة الموضوعات التالية:

(أ) بحث الموارد المتاحة لتنمية المستوطنات البشرية، مع التركيز بوجه خاص على مواد البناء وتدريب القوى العاملة والموارد المالية؛

(ب) تقييم عمليات التخطيط ووضع السياسات لتعزيز تنمية المستوطنات البشرية بصورة ملائمة؛

(ج) زيادة توضيح طرائق تقديم المساعدة الفنية الى حكومات المنطقة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠؛

(د) الاهتمام بإدراج قضايا البيئة في الخطط والاستراتيجيات؛

(هـ) إجراء دراسات أخرى تركز على احتياجات الفئات التي تحتاج لعناية خاصة في البيئة الحضرية مثل فئة المعوقين؛

(و) الاهتمام بشكل خاص بالصلة بين التنمية الحضرية وتغيّر الانماط الاجتماعية والثقافية في المدينة؛

(ز) الحاجة الى اتخاذ إجراءات سليمة في إدارة المدن.

٣٤-٦٠ وفضلا عن ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي ٤ في الأعمال متعددة القطاعات التي ستنفذ بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى. وستكون هذه الأنشطة متصلة بما يلي: (أ) الأسرة (البرنامج الفرعي ١٣)؛ (ب) وتنمية الموارد البشرية (البرنامج الفرعي ٩)؛ (ج) والبيئة وقضايا الطاقة (البرنامجان الفرعيان ٣ و٨).

البرنامج الفرعي ٥: التنمية الصناعية

(أ) الأهداف

٣٤-٦١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٠ وقرارها ١٨٢/٤١، والفقرة ١٥ من قرارها ١٨٤/٤٢، والفقرة ١١ من قرارها ١٨٦/٤٢، وقرارها ١٩٢/٤٢، والفقرتين ٥ و١٦ من قرارها ١٧٨/٤٣، والفقرة ١ من قرارها ١٨٦/٤٣، وقرارها ١٩٦/٤٥، والفقرات من ٦٢ الى ٦٩ من مرفق قرارها ١٩٩/٤٥، والفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٤/١٩٨٨.

٣٤-٦٢ وتتسم الصناعة في منطقة الاسكوا بضيق نطاق المنتجات المصنوعة وبانخفاض مستوى التخصص وانخفاض مستوى استغلال القدرات. ولا يزال التكامل في الانتاج محدودا، ولم يتم انجاز الشيء الكثير من أجل رفع الكفاءة. وقد كان النهج المتبع تجاه التصنيع حتى الآن نهجاً مجتزءاً، يقل أو ينعدم فيه التنسيق فيما بين بلدان المنطقة. ولا تزال الهياكل الأساسية الصناعية وأنشطة الدعم غير كافية من حيث تنظيم المشاريع والمهارات والنقل والتمويل والخدمات الاستشارية والمعلومات والبحث والتطوير.

٣٤-٦٣ والهدف من البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات المنطقة والقطاع الخاص في كل دولة من الدول الأعضاء، في جهودها الرامية الى تعزيز الانتاج والانتاجية في مجال الصناعة، وتنويع الصناعة وتحديثها، والارتقاء بمستوى المؤسسات الصناعية وخدماتها وزيادة تحسين سياسات التنمية الصناعية وآليات التنسيق والتعاون في هذا المجال. وبشكل أكثر تحديدا، تتضمن الأهداف ما يلي:

(أ) المواءمة بين الخطط الصناعية القطاعية والوطنية والاقليمية؛

(ب) تيسير التكييف الهيكلي وتعزيز التنويع الصناعي ودعم الروابط داخل القطاع الصناعي وفيما بينه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى مع التركيز بصورة خاصة على القطاع الخاص وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة بما في ذلك تنمية المهارات الادارية والفنية، والأخذ باسلوب تنظيم المشاريع الصناعية وتوفير فرص العمل وزيادة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية؛

(د) التأهيل الصناعي وتقديم المساعدة الى الصناعات القائمة حاليا والتركيز بصورة خاصة على المناطق المتضررة بالحرب والمناطق الأقل تقدما؛

(هـ) تنمية القدرات التكنولوجية وتطبيقاتها في ظل الظروف السائدة محليا، بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة والجديدة؛

(و) الاعتماد على التكامل في الادارة والتخطيط في المجالين الصناعي والبيئي وتحديد التصورات اللازمة لتحسين حماية البيئة وادارة النفايات ومكافحة التلوث.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٦٤ سينصب تركيز أنشطة الأمانة التنفيذية في اطار البرنامج الفرعي ٥ على ما يلي:

(أ) في مجال سياسات التنمية الصناعية والتعاون الاقليمي، ستسعى الأمانة التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والاقليمية، الى وضع وتنفيذ خطة عمل متماسكة تركز على ما يلي:

'١' تشجيع القطاع الخاص ولاسيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الحرفية التقليدية؛

'٢' المساعدة في النهوض بالصناعات القائمة وتحديثها؛

'٣' المساعدة في تنمية المهارات الادارية اللازمة للعمل في الظروف السائدة في القطاع الصناعي والتي تتميز بالصعوبة وسرعة التغير؛

'٤' الأخذ بالاعتبارات البيئية في الخطط والعمليات الصناعية؛

'٥' مواصلة رصد وتقييم التقدم في مجال التنمية الصناعية؛

'٦' إعطاء الأولوية الواجبة الى الظروف والاحتياجات الخاصة السائدة في المناطق الأقل نموا والمتضررة بالحرب وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة؛

(ب) ستوضع خطة عمل لتشجيع اتباع نهج منسق تجاه تدريب وتنسيب المتدربين داخل المنطقة. وستصدر دراسات وتقارير عن جوانب مختارة من تنمية المهارات الصناعية. وستنظم حلقات تدريبية في المنطقة عن مواضيع مثل تحديد المشاريع وصياغتها وتقييمها، والادارة والتنظيم الصناعيين؛

(ج) ستدرس امكانيات تحسين المؤسسات والخدمات الاستشارية الصناعية في المنطقة. وستنفذ الأمانة التنفيذية مشاريع اقليمية ترمي الى زيادة تطوير مفاهيم التدريب والمناهج الدراسية، ولا سيما في ميادين تنمية القدرة على تنظيم المشاريع واكتساب المهارات الادارية. وفضلا عن ذلك ستشترك الأمانة التنفيذية في تنفيذ مشاريع البحث والتطوير لايجاد وعي اكبر بامكانيات زيادة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية؛

(د) ستستمر الانشطة المتعلقة بتشجيع التكنولوجيات الصناعية المتقدمة طوال فترة الخطة متوسطة الأجل. وفي كل فترة من فترات السنتين، سينصب التركيز على صناعات مختارة جديدة. وستشمل الانشطة الترويجية الالكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والمواد الجديدة. وستُجرى دراسات لتحديد المشاريع الاقليمية التي تتوفر لها مقومات البقاء، استنادا الى تطبيق التكنولوجيات المتطورة. وسيكون تعزيز شبكات وآليات نقل التكنولوجيا داخل المنطقة وعلى الصعيد الدولي مسألة ذات أولوية خاصة خلال فترة السنتين الثانية والثالثة من الخطة متوسطة الأجل؛

(هـ) سيستمر العمل في مكافحة التلوث الصناعي وادارة النفايات، بتحديد وتقييم مجالات الإشكال الرئيسة العامة. واعتبارا من عام ١٩٩٢، سيُستعان بنتائج البحوث في إعداد مقترحات بشأن مشاريع قطاعية وطنية ودون اقليمية.

(و) ستعمل الأمانة التنفيذية على تعزيز ترتيبات تعاون الجنوب مع الجنوب في مجال التعاون الفني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، من أجل القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بزيادة نشر

المعلومات والدراية الفنية ونقل الخبرات داخل المنطقة في مجال التكنولوجيات الموفرة للموارد، وتحديد المشاريع وإعداد ملامح موجزة عن المشاريع؛

(ز) ستستمر الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة الى الصناعات القائمة طوال فترة الخطة متوسطة الأجل من أجل التغلب على ما تخلفه النزاعات العسكرية من دمار وآثار سلبية؛

(ح) سيستمر كذلك تجميع وتحليل وتقييم المعلومات الفنية والمالية والتسويقية ذات الصلة من أجل تحديد فرص الاستثمار الصناعي الجديدة بالاضافة الى إعداد الدراسات الأولية وتشجيع الصناعات الجديدة؛

(ط) ستساعد الأمانة التنفيذية الشركات والمؤسسات في مواجهة الظروف الصعبة وسريعة التغير الناتجة عن أمور من قبيل:

- تغيّر أسعار النفط وغيرها من المؤشرات الاقتصادية؛
- تغيّر هيكل سوق العمل؛
- تغيّر وضع أسواق الصادرات؛
- الأزمات الاقتصادية والسياسية والنزاعات المسلحة المتكررة.

البرنامج الفرعي ٦: التجارة الدولية والتمويل الانمائي

(f) الأهداف

٣٤-٦٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرات ١٩ و٢٠ و٢٢ و٢٩ و٤٠ و٥٢ و٦٧ و٧٢ و١٣٤ و١٣٥ من مرفق قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، والفقرتين ٢ (ج) و٥ من قرارها ٢٠٠/٣٨، والفقرتين ١ و٥ من قرارها ٢١٦/٣٩، والفقرة ١ من قرارها ٢١٨/٣٩، والفقرتين ٢ و٣ من قرارها ٢٠٧/٤٠، والفقرة ٣ من قرارها ١٦٥/٤١، وقرارها ١٦٧/٤١، والفقرات ١٢ و١٣ و٢٧ و٢٩ من مرفق قرارها ١٧١/٤١، والفقرتين ١ (f) و(ب) من قرارها ١٨٢/٤١، والفقرات ١ (ب) و(د) و(هـ) من قرارها ٢٠٢/٤١، والفقرة ٧ من مرفق قرارها ٤٤٤/٤٤، والفقرة f '٢' من الفرع الثالث من مرفق قرارها ١٦٩/٤٤، والفقرتين ٢ و٣ (f) من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٥٧ (د-١٤).

٣٤-٦٦ وفيما يلي المشاكل الرئيسة التي يتطرق اليها البرنامج الفرعي:

(f) مازالت تجارة بلدان الاسكوا تتسم بالتركيز الشديد من حيث نوعية السلع الأساسية (الصادرات من النفط والقطن والفوسفات) والتوزيع الجغرافي (لصالح البلدان المتقدمة). ومازالت التجارة داخل المنطقة متواضعة بالنسبة الى مجموع التجارة، ودون الامكانات والتوقعات، ولكنها هامة جدا في التجارة غير النفطية في عدد من البلدان الاعضاء. وقد أدت أزمة الخليج الى تعطيل التدفقات الهامة من السلع والخدمات داخل المنطقة؛

(ب) تؤثر السياسات الحمائية التي يطبقها الشركاء التجاريون الرئيسيون على الواردات من المصنوعات والمنتجات الزراعية تأثيرا ضارا على الصادرات التي تتمتع المنطقة فيها بمزايا نسبية - المنتجات الجديدة مثل البتروكيماويات والأسمدة والمنتجات التقليدية مثل المنسوجات والملابس والأحذية؛

(ج) أدى انخفاض أسعار النفط مع تزايد أسعار الواردات، الى تقليص حصائل الصادرات وقوتها الشرائية، وتسبب في تحركات غير مواتية في معدلات التبادل التجاري؛

(د) أدى اتباع سياسات الاستعاضة عن الواردات عموما الى الحد من الحافز على التصدير، كما جعل الاهتمام بالمنافسة امرا هامشيا الى حد ما، وأسفر عن فتور في البحث عن أسواق جديدة، بينما عمل في الوقت ذاته، على تشجيع زيادة الاعتماد على قنوات تجارية غير تنافسية، مثل الاتفاقات التجارية وصفقات المقايضة. ونتيجة لذلك، لا يولى اهتمام كاف للمحددات الهامة للصادرات مثل التمويل والقوى العاملة المؤهلة وسياسات أسعار الصرف والنظم التجارية ونوعية المنتجات وتكاليفها؛

(هـ) مما يعوق التجارة في المنطقة نقص المعلومات عن المنافذ المحتملة للصادرات والمصادر البديلة للواردات، فضلا عن الشكليات والاجراءات الزائدة عن الحد والمفتقرة للكفاءة، وأوجه القصور في البيانات التجارية في بلدان غربي آسيا؛

(و) كما هي الحال بالنسبة لتجارة البضائع، فإن التجارة فيما بين بلدان المنطقة في مجال الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج لا تزال متواضعة فيما يبدو، في حين ان امكانية التعاون والفرص التي ينطوي عليها لا تكاد تكون قد استكشفت. وفي الوقت ذاته، لا تزال التجارة في الخدمات المرتبطة بعوامل الانتاج شديدة التأثر بالاعتبارات والعوامل غير الاقتصادية.

٣٤-٦٧ والهدف من البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء على توسيع وتنويع تجارتها في السلع (ولا سيما المصنوعات والسلع نصف المصنعة) والخدمات، والحد من اعتمادها على الخارج، والاسهام في تحسين تفهم القضايا المتعلقة بتوسيع وتنويع التجارة بين الدول الاعضاء، وإعداد السياسات والتدابير على الاصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية، سعيا الى تحقيق توسع تجاري أسرع وهياكل تجارية أكثر توازناً. وعلى وجه الخصوص، تشمل الاهداف: تحديد العقبات التي تعترض سبيل التجارة (بين بلدان المنطقة، والتجارة مع المناطق النامية الاخرى ومع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي) واتخاذ التدابير اللازمة لترويج هذه التجارة، بما فيها تمويل التجارة، في عام ١٩٩٣، وتحديد السبل والوسائل اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص في ترويج التجارة وتعزيز التعاون الاقليمي في عام ١٩٩٥، ودعم قاعدة البيانات التجارية وتحسين التسهيلات التجارية في عام ١٩٩٧.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٦٨ ستسعى الأمانة التنفيذية لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي ولاسيما عن طريق البحوث (الدراسات والتقارير الفنية)، وتنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أفرقة الخبراء، والمبادرة بأنشطة

تنفيذية يكون من شأنها التركيز على قضية رئيسة في كل فترة من فترات السنتين، في ضوء التطورات العالمية والاقليمية وبتوجيه من الدول الاعضاء.

٣٤-٦٩ وخلال فترة الخطة متوسطة الأجل، ستركز الأمانة التنفيذية على الانشطة التالية:

(أ) تحديد فرص ووسائل ترويج تجارة السلع والخدمات بين بلدان المنطقة، واستعراض الهياكل الاقتصادية وقدرتها على المنافسة ومدى تكاملها وأثر التجمعات دون الاقليمية في هذا الصدد؛

(ب) تحديد فرص ووسائل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى؛

(ج) تحليل الاتجاهات والمشاكل والآفاق المتعلقة بصادرات المنطقة من السلع المصنّعة، مع مراعاة خصائص ومتطلبات اسواق البلدان متقدمة النمو واسواق البلدان النامية الاخرى والسوق الاقليمية؛

(د) تحديد العقبات التي تعترض توسيع نطاق التجارة وتنويعها والتي تنطوي عليها السياسات المتبعة في ترويج التجارة المحلية، واجراء تحليل لمدى فعالية هذه السياسات، فضلا عن تحديد الاحتياجات من الدعم المؤسسي، مع التركيز بصفة خاصة على تمويل التجارة؛

(هـ) تحديد سبل ووسائل تعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ترويج تجارة الصادرات والواردات وزيادة التعاون الاقليمي؛

(و) تحديد سبل ووسائل تعزيز المعلومات التجارية وتحسين كفاءة التدابير المتخذة لتسهيل التجارة؛

(ز) رصد الاتجاهات في التجارة وحالة المدفوعات في البلدان الاعضاء وتحليل آثار التطورات الاخيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية على هذه التجارة، بما في ذلك نتائج جولة اوروغواي، والسوق الاوروبية الموحدة، والتغيرات التي تحدث حاليا في رابطة الدول المستقلة في الاتحاد السوفياتي سابقا واوروبا الوسطى، وتوحيد المانيا؛ والتعريف بالفرص التي تسمح باقامة علاقات تجارية مربحة على قدم المساواة، كلما سنحت تلك الفرص.

البرنامج الفرعي ٧: الموارد الطبيعية

(أ) الأهداف

٣٤-٧٠ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قراري الجمعية العامة ١٥٨/٣٢ و١٨١/٤٥؛ ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٨٣؛ و٥٤/١٩٨٣؛ و٤٩/١٩٨٥؛ والفقرة ١ من قراره

٥٢/١٩٨٥؛ وقراريه ١٦٧/١٩٨٥؛ و٩/١٩٨٧؛ والفقرة ٤ من قراره ١٠/١٩٨٧؛ وقراريه ٧٤/١٩٨٧؛ و٥٧/١٩٨٩؛ والفقرات ٢ و٣ و٦ من قراره ٧٨/١٩٨٩؛ والفقرة ٧ من قراره ٨٤/١٩٩١؛ والفقرات ٣ و٥ و٦ و٩ من قراره ٨٥/١٩٩١؛ والفقرات ٢ و٣ و٤ من قراره ٨٩/١٩٩١؛ والفقرتين ٢ و٤ من قراره ٩٠/١٩٩١؛ والفقرة ٢ من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٦٥ (د-١٥).

٣٤-٧١ وفيما يلي المشاكل التي يتناولها هذا البرنامج الفرعي:

(أ) يتألف الجزء الاكبر من منطقة الاسكوا من مناطق مناخية قاحلة وشبه قاحلة. وقد بدأت الفجوة بين موارد المياه المحدودة المتوفرة في المنطقة وبين النمو السكاني المطرد ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتسع بسرعة هائلة، الامر الذي يهدد الأمن المائي في المنطقة؛

(ب) تنشأ مصادر المياه الرئيسة في المنطقة من البلدان المجاورة كما تتقاسم بلدان المنطقة أحواض المياه، مما يؤدي بلا شك الى احتمال نشوء المنازعات. وما لم يتوفر التعاون الاقليمي والاقليمي فإن هذه المنازعات قد تؤدي الى عرقلة تنسيق تنمية الموارد المائية في المنطقة؛

(ج) يواجه قطاع المياه في المنطقة مشكلات مزمنة ناتجة عن: أوجه النقص في تنمية الموارد المائية وادارتها واستغلالها وترشيد استهلاكها بدرجة كافية؛ عدم وجود خطط وسياسات وطنية مناسبة فيما يخص المياه؛ وعدم كفاية البيانات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والهيدروميتيولوجية وقلتها وتناثرها وبالتالي الافتقار الى تقييم شامل للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية وهو أمر ضروري لتحديد الاولويات وتوزيع الموارد المائية على مستخدميها وتحديد حصصهم منها على نحو سليم؛ وقلة اليد العاملة الماهرة والخبرة ولاسيما في المجالات التي ينبغي ان تستخدم فيها التكنولوجيا المتقدمة؛ ونقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبيرة لتنمية المياه في العديد من بلدان المنطقة؛ وعدم كفاية امدادات المياه والمرافق الصحية، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق النائية، وتلوث المياه بسبب عدم وجود السياسات الملائمة اللازمة لعملية التنمية السليمة بيئيا؛

(د) وفي ميدان الموارد المعدنية، تتمثل أبرز المشاكل والعوائق التي تحول دون التنمية الشاملة لهذه الموارد في المنطقة، في الافتقار الى البيانات الكافية والى التقييم الشامل للموارد المعدنية، وعدم كفاية التعاون والتنسيق الاقليميين في أنشطة التعدين والصناعات الاستخراجية؛ ونقص الموارد المالية اللازمة للحصول على التكنولوجيات المتقدمة للاضطلاع بمشاريع تطوير التعدين في كثير من بلدان المنطقة؛ وعدم كفاية القدرات الفنية؛ ونقص اليد العاملة الماهرة.

٣٤-٧٢ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) في قطاع الموارد المائية:

'١' زيادة الوعي بالترابط بين ظاهرة شحة المياه من ناحية، وعملية التنمية المستديمة من ناحية أخرى؛

'٢' المساعدة في تحسين ومراقبة نوعية المياه وتحقيق ادارة سليمة للموارد المائية؛

'٣' تعزيز التعاون الاقاليمي والاقليمي ودون الاقليمي لضمان الأمن المائي في المنطقة؛

'٤' وضع مبادىء توجيهية وقواعد لاستغلال موارد المياه المتاحة على الوجه الأمثل، ولاسيما في حالة الاحواض المائية المشتركة؛

'٥' زيادة الوعي والمعرفة بتلوث المياه الجوفية وأسبابه، مثل التسرب من خزانات التعفين، وإلقاء النفايات والمواد الكيميائية السامة والصرف السطحي من الحقول المُسمَّدة.

(ب) في قطاع الموارد المعدنية:

'١' الاسهام في تقييم الموارد المعدنية وتطوير استكشافها وادراتها؛

'٢' المساعدة في الأخذ بتقنيات جديدة ومناسبة لتقييم الموارد المعدنية في المنطقة ووضع خطط وطنية لاستغلالها؛

'٣' تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في تنمية الموارد المعدنية؛

'٤' تيسير انشاء مصرف بيانات اقليمي للموارد المعدنية؛

'٥' تعزيز الادارة الفعالة في مجال تنمية الموارد المعدنية وتعزيز أنشطة تدريب القوى العاملة في المنطقة.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٧٣ فيما يلي وسائل العمل التي تتوخاها الأمانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج الفرعي:

(f) في قطاع الموارد المائية:

'١' جمع البيانات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية وتجهيزها ونشرها؛

'٢' اجراء دراسات بشأن توزيع الشبكات الهيدرولوجية - الهيدروجيولوجية والبارامترات المتعلقة بتقييم ميزانية المياه؛

'٣' اجراء دراسات عن تنمية الموارد المائية وحفظها وادارتها، وتكنولوجيات موارد المياه؛

'٤' تنظيم البرامج التدريبية، والاجتماعات والحلقات الدراسية الفنية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل التكنولوجيات المنخفضة التكلفة والملائمة، والتقنيات غير التقليدية المتعلقة بالموارد المائية؛

'٥' تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنمية الموارد المائية في المنطقة؛

'٦' تعزيز تنمية الموارد المائية المناسبة لمواجهة الطلب الهائل والمتزايد على امدادات المياه للزراعة والاستعمال المنزلي؛

'٧' تنمية الموارد البشرية والتنظيمات المؤسسية من أجل ادارة موارد المياه بكفاءة؛

'٨' تشجيع آليات التعاون الاقاليمي والاقليمي القائمة ودعم الآليات الجديدة.

(ب) في قطاع الموارد المعدنية:

'١' جمع وتجهيز ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد المعدنية؛

'٢' اجراء دراسات بشأن مدى توفر الموارد المعدنية وادارتها، بما في ذلك أحدث تكنولوجيات استكشاف المعادن والتنقيب عنها؛

'٣' إعداد برامج تدريبية والمساهمة في تنفيذها؛

'٤' تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية لتحسين القدرات الفنية المحلية في قطاع المعادن.

البرنامج الفرعي ٨: قضايا الطاقة

(f) الأهداف

٣٤-٧٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ١٥١/٣٨، و ١٧٣/٣٩ و ١٧٦/٣٩، و ٢٠٨/٤٠ و ١٧٠/٤١ و ٢١٢/٤١ و ١٩٣/٤٣ و ١٩٩/٤٥ و ٢٠٩/٤٥ و دإ ٣/١٨، ومن قراري

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٧ و ٦/١٩٨٩؛ ومن الفقرتين ٥٢ (ب) و ١ (ج) من برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٧٥-٣٤ نظراً الى أن منطقة الاسكوا هي المورّد الرئيس للنفط في العالم، فإن المنطقة تضطلع بمسؤولية توفير الطاقة بانتظام على ان تكون الأسعار عادلة وا لاسواق مستقرة. هذا وقد برزت مؤخرا أهمية الغاز الطبيعي، وهناك تزايد سريع في عمليات استكشافه واستخدامه. ومن المتوقع أيضا أن يكون لإمكانات موارد الطاقة المتجددة دور كبير كمصدر هام من مصادر الطاقة في المستقبل. وتؤثر تقلبات أسعار النفط على التنمية في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم. ولا يزال الوصول الى تعاون وثيق بين المورّدين والمستهلكين هدفا جديرا بالتحقيق في ضوء الفوائد التي يحتمل تحقيقها عالمياً.

٧٦-٣٤ وقد أكدت أزمة الخليج الأخيرة أهمية النفط في الاقتصادات العالمية والاقليمية. وسيكون لمخلفات هذه الأزمة آثارها على عملية التنمية في المنطقة لسنوات عديدة. وستؤثر بعض نتائج الأزمة على امدادات الطاقة وعلى البيئة.

٧٧-٣٤ وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق في قطاع الطاقة في منطقة الاسكوا، هناك مجال لاجراء ترتيبات اقليمية ملائمة، منها مثلا مد خطوط أنابيب النفط والغاز، والربط بين شبكات الكهرباء الوطنية. ولا يزال الافتقار للتعاون والتنسيق الاقليميين ظاهرة سائدة في المنطقة، كما لا تزال سياسات الطاقة وخططها، على الصعيد الوطني، ضعيفة وغير فعالة الى حد ما.

٧٨-٣٤ ولا يزال النقص في البيانات عن الطاقة يمثل عقبة من العقبات الرئيسة التي تعوق إعداد وتنفيذ خطط الطاقة على المستوى القطري. ولم تبلغ موازين الطاقة التي أعدها عدد من بلدان منطقة الاسكوا من الدقة أو الشمول ما يكفي لاستخدامها كأساس لإجراء تقييم يعول عليه لحالة الطاقة فيها. والأساليب التي تتبعها معظم بلدان المنطقة في إعداد موازين الطاقة تفتقر أيضا الى البيانات التي تسمح برصد العمليات التي تجري بين مرحلة الانتاج الأولي ومرحلة الاستهلاك النهائي.

٧٩-٣٤ والإفراط في استخدام موارد الطاقة القابلة للنفاد وعدم وجود سياسات وتدابير ملائمة لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وما ينطوي ذلك عليه من تبديد كبير في عدة قطاعات، مسألة تتطلب إجراء تحليل لكامل مسألة استهلاك الطاقة وايجاد الوسائل الكفيلة برفع مستوى الكفاءة في استهلاك الطاقة.

٨٠-٣٤ والأنشطة المضطلع بها في منطقة الاسكوا من أجل تنمية مصادر الطاقة المتجددة تقتصر الى حد بعيد على البحث والمشاريع التجريبية. وفيما عدا بضع حالات محدودة، ليس لهذه الأنشطة أثر ملموس، حتى الآن، على النشاط الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات المجتمعات المحلية من الطاقة في مختلف الظروف المناخية والاجتماعية.

٣٤-٨١ وحتى وقت قريب، لم يوجه سوى الشيء اليسير من الاهتمام الى الآثار البيئية الضارة الناتجة عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري على نطاق واسع. لذا ينبغي إيلاء المراعاة التامة لإدارة موارد الطاقة إدارة سليمة بيئيا، لدى تخطيط الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي بغرض تنمية هذه الموارد في المنطقة.

٣٤-٨٢ وأهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي:

(أ) اقتراح نُهج جديدة لتوثيق التعاون على الصعيدين الأقاليمي والاقليمي وتنسيق استراتيجيات الطاقة وسياساتها؛

(ب) المساهمة في ربط أنشطة تنمية مصادر الطاقة المتجددة بأوجه الاستخدام العملي للتكنولوجيات ذات الصلة، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية؛

(ج) المساهمة في تعزيز التعاون لتحسين أداء المنظمات الاقليمية القائمة وإنشاء منظمات جديدة؛

(د) ضمان أن تراعى في سياسات الطاقة الآثار البيئية المترتبة على استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

(هـ) زيادة الوعي بحالات تبديد الطاقة واقتراح أساليب وطرق تكفل استخدام الطاقة بفعالية أكبر؛

(و) إنشاء وتطوير مصرف بيانات للطاقة يمكن الاعتماد عليه، يستخدم، فيما يستخدم، في رصد مختلف الأنشطة المتصلة بالطاقة في المنطقة ونشر المعلومات ذات الصلة بين بلدان منطقة الاسكوا.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٨٣ فيما يلي وسائل العمل التي تتوخاها الأمانة التنفيذية في إطار البرنامج الفرعي ٨:

(أ) جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالطاقة وتجهيزها باستخدام الحواسيب وتحليلها ونشرها بما في ذلك وضع تنبؤات وإسقاطات فيما يتعلق بالاحتياجات من الطاقة؛

(ب) إعداد منشورات عن مختلف الأنشطة المتصلة بالطاقة، بما في ذلك عمليات المسح والتقييم لهذه الأنشطة؛

(ج) تنظيم إجتماعات تهدف الى تطوير استراتيجيات وسياسات الطاقة والى تشجيع التعاون الاقليمي بالاضافة الى تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات حول مختلف قضايا تنمية موارد الطاقة؛

(د) إعداد برامج تدريبية في مجال تخطيط الطاقة، على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي والمشاركة في تنظيم دورات تدريبية لرفع الكفاءة في مجال استخدام الطاقة ووضع أساليب لإدارة موارد الطاقة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الطاقة؛

(هـ) إجراء ونشر دراسات عن أثر التغيرات في أسواق النفط على سياسات الطاقة؛

(و) إجراء ونشر دراسات عن تنمية الغاز الطبيعي وغاز النفط المسيّل، وعن إمكانات تسويقهما؛

(ز) إجراء دراسات عن شبكات الكهرباء الوطنية وربطها ببعضها البعض؛

(ح) إعداد ونشر دراسات عن احتياجات المناطق الريفية والنائية من الطاقة وعن الوسائل اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال انشاء شبكات لا مركزية للطاقة المتجددة؛

(ط) إقامة اتصالات منتظمة مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لتنسيق الأنشطة المتصلة بالطاقة والمحافظة على هذه الاتصالات، وتعزيز توثيق التعاون لتنمية موارد الطاقة واستخدامها بكفاءة.

البرنامج الفرعي ٩: السكان

(أ) الأهداف

٣٤-٨٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرات ٤٢ الى ٤٤ و ٤٧ و ١٦٢ و ١٦٣ و١٦٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٥، ومن قرارات الجمعية العامة ١٠٥/٤٠ و ٢١٣/٤٤ و ١٩١/٤٥؛ والفقرتين ٤ و ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٨٧؛ وقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٥٥(د-٥) و ٥٩(د-٥) والفقرة ١ من قرارها ١٢٨(د-١١)؛ ومن مرفق «استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان»؛ والفقرات ٤ الى ١٠ و ١٤ و ١٥ و ١٨ الى ٣٥ من التوصيات المتعلقة بمواصلة تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان (ST/ESA/SER.A/99)، ١٩٨٦.

٣٤-٨٥ وعلى الرغم من احراز تقدم ملموس في أنشطة جمع البيانات في الاسكوا في الوقت الحاضر، فإن التحليل والبحث الديموغرافيين بشأن محددات ونتائج الاتجاهات السكانية مازالا يتسمان بالضعف. ولا يقتصر الأمر على عدم تحليل البيانات السكانية التي تُجمع في المنطقة تحليلا كافيا، بل أنها لا تستخدم أيضا في رسم سياسات سليمة. ومن المشاكل الأخرى عدم وجود المواد المرجعية التي تيسر البحث أو عدم إمكانية الوصول الى تلك المواد، متى توافرت. وتعد البطالة مشكلة خطيرة في المنطقة. وحتى بين العاملين توجد نسبة عالية من البطالة المقنعة. كما لايزال مستوى عمالة المرأة منخفضا. وتعاني القوى العاملة في المنطقة حاليا من آثار أزمة الخليج وما أسفرت عنه من تغيرات في الطلب على اليد العاملة داخل المنطقة وعودة المهاجرين.

٣٤-٨٦ وأهداف هذا البرنامج الفرعي هي كما يلي:

(f) مساعدة حكومات المنطقة في تنمية قدرات دائمة على تحليل البيانات الديموغرافية ورصد الاتجاهات السكانية؛

(ب) مساعدة الحكومات في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية، وفي إدماج المتغيرات السكانية في خطط وبرامج التنمية؛

(ج) تشجيع تنمية الموارد البشرية، وتقييم التطورات في سوق العمالة بصورة مستمرة، وتعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية في وزارات العمل، وتنسيق التحركات العمالية بين البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لليد العاملة، وتحسين التعليم الفني في منطقة الاسكوا.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٨٧ في ميدان جمع وتحليل البيانات الديموغرافية، ستصدر الأمانة التنفيذية، بانتظام، عددا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة اللازمة للتخطيط ورسم السياسات في مجال التنمية؛ وستقوم بتحليل الحالة الديموغرافية في المنطقة بانتظام، بما في ذلك تحركات السكان الناشئة عن أزمة الخليج.

٣٤-٨٨ وفي ميدان تنمية الموارد البشرية، ستضطلع الأمانة التنفيذية بالتدريب على برامج الحواسيب المتوفرة، وستعد نموذجا اقليميا لتخطيط القوى العاملة خلال فترات السنتين الثلاث للخطة المتوسطة الأجل. وقرب نهاية فترة الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، ستعالج الاختلالات القائمة بين احتياجات سوق العمل والنواتج التعليمية.

٣٤-٨٩ وفي ميدان رصد التطورات في سوق العمل، ستجري الأمانة التنفيذية، خلال فترتي السنتين الأولى والأخيرة، دراسات تصف حالة العمالة والتطورات في سوق العمل على الصعيدين القطاعي والشامل. وخلال فترة الخطة متوسطة الأجل، ستدخل طور التشغيل قاعدة بيانات عن القوة العاملة، تستخدم فيها الحواسيب بالكامل، وتضم بيانات احصائية مستمدة من التعدادات والدراسات الاستقصائية والاحصاءات الحالية، وسيجري استكمالها باستمرار.

٣٤-٩٠ وفي مجال تعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل، ستقوم الأمانة التنفيذية، في نهاية الخطة متوسطة الأجل الحالية، المساعدة لبلدان المنطقة، في إنشاء وحدة للمعلومات المتعلقة بالقوة العاملة والعمالة داخل وزارة العمل في كل بلد من تلك البلدان.

٣٤-٩١ وفي ميدان السياسات السكانية والانمائية، ستجري الأمانة التنفيذية دراسات عن محددات ونتائج الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة. وسيستمر رصد السياسات السكانية الوطنية. وسيولي اهتمام خاص للبحوث عملية المنحى بشأن إدماج المتغيرات السكانية في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستديمة وإقامة صلة مستمرة بين الموارد البشرية وغيرها من الموارد.

٣٤-٩٢ والى جانب الاحتفاظ بمركز للمراجع السكانية، ستواصل الأمانة التنفيذية إصدار نشرتها السكانية نصف السنوية المعنونة «النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا»، بما في ذلك مختلف نتائج البحوث التي تتناول مسائل السكان العرب، ووقائع الاجتماعات التي تنظمها اللجنة. وستنشر البيانات السكانية عن طريق الوسائط المجهزة بالحواسيب. وسيجري تنظيم المزيد من حلقات العمل التدريبية ونشر المواد التدريبية ذات الصلة.

البرنامج الفرعي ١٠: الادارة العامة والمالية العامة

(f) الأهداف

٣٤-٩٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرات ٢٠ و ٢٣ و ٣١ و ٩٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، والفقرتين ١٧ و ١٨ من قرارها ١٩٨/٤٢، والفقرتين ١١ و ١٢ من قرارها ١٩٨/٤٣، والفقرات ٥ و ١١ الى ١٣ من قرارها ٢٠٥/٤٤، والفقرات ١٠٣ الى ١١٢ من مرفق قرارها ١٩٩/٤٥؛ والفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢/١٩٨٧ وقراره ٧٤/١٩٨٨.

٣٤-٩٤ وكان لإندلاع حرب الخليج وما تبعها من خسائر في الموارد المالية والاقتصادية آثار سلبية على عملية التنمية في عدد من البلدان الأعضاء في الاسكوا، بحيث أصبح تقييم النظم المالية القومية ضرورة ملحة بالنسبة لحشد الموارد المالية وإدارتها وتخصيصها ولوضع التدابير الملائمة على صعيد السياسة العامة في هذا المجال.

٣٤-٩٥ وبانتهاء عصر عائدات النفط الكبيرة في بلدان منطقة الاسكوا المصدرة للنفط وما يتصل بذلك من آثار على بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا غير المصدرة للنفط، وما استتبعه ذلك من انخفاض في الموارد المالية المتاحة في كلتا مجموعتي البلدان - تفاقم بفعل أزمة الخليج - أصبح هناك احساس بالحاجة الى زيادة الوعي على مستوى تقرير السياسات الوطنية بضرورة تشجيع التنويع في مصادر الدخل القومي.

٣٤-٩٦ وتواجه بعض بلدان منطقة الاسكوا مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالديون الخارجية. وعلى الرغم من أن هذه البلدان تمكنت من إعادة جدولة جزء من ديونها، فإنها تواجه مع ذلك صعوبات في توليد الموارد المالية المطلوبة لخدمة الديون، ومن ثم ترجىء مواجهة هذه المشاكل. وقد تفاقمت هذه المشاكل نتيجة لأزمة الخليج التي أدت الى خفض الموارد المالية المتاحة للتنمية في البلدان المانحة ذاتها ولتقديم المعونة الى البلدان الأعضاء الأخرى.

٣٤-٩٧ وقد بادر مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) إلى اتخاذ خطوات عديدة نحو دفع عجلة التعاون المالي والنقدي والاقتصادي بين أعضائه. ولهذه التطورات آثار بعيدة المدى على اقتصادات منطقة الاسكوا. ولذلك فإن من الأهمية بمكان دراسة وتحليل التطورات والعقبات التي تعترض سبيل التعاون.

٣٤-٩٨ وإنشاء إدارة مالية حكومية جيدة على الصعيد متعدد القطاعات، فضلا عن الصعيد الاقليمي داخل كل بلد، أمر مازال يعترضه العديد من العقبات، أهمها قلة الخبرة وعدم كفاية الهياكل الأساسية المؤسسية. وتتطلب مواكبة التطورات الاقليمية والدولية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء في الاسكوا توفر نظام إدارة عام يتصف بالمرونة والكفاءة لضمان استمرار توصيل وتحسين الخدمات في هذه البلدان.

٣٤-٩٩ والهدف من البرنامج الفرعي هو دراسة وتقييم الجهود الوطنية والاقليمية في مجال تعبئة الموارد وإدارتها وتخصيصها، والتماس الوسائل اللازمة لمعالجة قضايا مثل الديون الخارجية، وسياسات التكيّف وتعزيز دور القطاع الخاص، ودراسة وتقييم التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان الأعضاء. وسيشمل هذا البرنامج الفرعي كذلك تحليل ودراسة قضايا ومشاكل السياسات المتعلقة بالمالية العامة والتنظيم في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وآثارها على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. وفيما يلي أهداف البرنامج بصورة أكثر تحديداً:

(أ) تقييم ودراسة السياسات النقدية والضريبية والمالية في المنطقة، والمساهمة في وضع التدابير الملائمة على صعيد السياسة العامة في هذا المجال؛

(ب) المساهمة في وضع إطار لحشد الموارد المالية المحلية وإدارتها وتخصيصها بصورة فعالة؛

(ج) المساهمة في زيادة الوعي، على مستوى تقرير السياسات على الصعيدين الوطني والاقليمي، بأهمية تدفقات رأس المال فيما بين البلدان الاعضاء في الاسكوا وبأهمية التعاون المالي والنقدي؛

(د) التقييم النوعي والكمي لدور النظم المالية الوطنية ومؤسسات التمويل الانمائي الاقليمية في تمويل التنمية؛

(هـ) المساهمة في وضع تدابير على صعيد السياسات العامة لمعالجة مشاكل الديون الخارجية، والتكيف الهيكلي، وتشجيع القطاع الخاص، وإصلاح شركات القطاع العام، والادارة المالية الحكومية؛

(و) المساهمة في تحسين الادارة العامة والتنظيم.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١٠٠ الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة التنفيذية في إطار البرنامج الفرعي ١٠، ترتكز، الى حد كبير، على البحوث ونشر التقارير أو الدراسات. وستقدم المساعدة الفنية الى البلدان الأعضاء بناء على طلبها. وخلال فترات السنتين الثلاث من الخطة متوسطة الأجل ستغطى القضايا التالية:

(أ) رصد التطورات والاتجاهات المالية والنقدية في منطقة الاسكوا؛
(ب) تخطيط وإدارة التمويل الانمائي في بلدان مختارة بمنطقة الاسكوا؛
(ج) التعاون المالي والنقدي والاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛
(د) حوافز الاستثمار في بلدان مختارة بمنطقة الاسكوا؛
(هـ) إدارة المؤسسات المالية في منطقة الاسكوا؛
(و) ادارة الديون الخارجية في بلدان مختارة بمنطقة الاسكوا؛
(ز) الإدارة العامة متعددة القطاعات في بلدان مختارة بمنطقة الاسكوا؛
(ح) الادارة والتنظيم الحكوميان في بلدان مختارة بمنطقة الاسكوا.

البرنامج الفرعي ١١: العلم والتكنولوجيا

(أ) الأهداف

٣٤-١٠١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٣٤/٢١٨ و ٤١/٦٥ و ٤١/١٦٠ و ٤٢/١٨٠ و ٤٢/١٩٢ و ٤٣/٥٦ و ٤٣/١٨٤ و ٤٣/٤٤٣ والفقرات ١ الى ٤ من الجزء باء من قرارها ٤٤/١٤، والفقرات من ٥٦ الى ٦١ من مرفق قرارها ٤٥/١٩٩.

٣٤-١٠٢ وتواجه منطقة الاسكوا حاجة ملحة الى تنمية القدرات المحلية في مجال الأنشطة العلمية والتكنولوجية. كما أن معظم القضايا والمشاكل التي تناولها مؤتمر فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعقود منذ عقد مضى ما زالت قائمة. وبالاضافة الى هذا، تواجه المنطقة الآن تحديات التكنولوجيات الجديدة وما يترتب عليها من آثار. ولذلك سيظل الشاغل الرئيس لهذا البرنامج الفرعي هو بناء وتعزيز القدرات والهياكل الأساسية المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا بالاضافة الى تحسين المزايا التي تتمتع بها المنطقة في عملية نقل التكنولوجيا.

٣٤-١٠٣ فالمنطقة تدرك الآن جيدا الحاجة الى دعم البحث والتطوير وتشجيع التغيير والابتكار في مجال التكنولوجيات الأساسية والجديدة. بيد أنه لايزال هناك غموض كبير بشأن التدابير والآليات المتعلقة بالسياسات اللازمة لهذا الغرض. ولذلك، من المقرر الاضطلاع بأنشطة تعالج مشاكل الابتكار والبحث والتطوير وارتباطها بنظام الانتاج، وتسويق أنشطة البحث والتطوير.

٣٤-١٠٤ ومن السمات الرئيسة لمنطقة الاسكوا أنها تضم عددا من البلدان التي تتسم أنشطتها العلمية والتكنولوجية بأنها محدودة في نطاقها ومدى شمولها. ولذلك، فإن التعاون التكنولوجي ضروري للإنتفاع الى الحد الأقصى من الموارد العلمية والتكنولوجية.

٣٤-١٠٥ وأهداف البرنامج الفرعي هي كما يلي:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في تحديد المتطلبات اللازمة لوضع السياسات والخطط العلمية والتكنولوجية في إطار تنمية سليمة بيئيا ومستديمة، وفي إيجاد قدرات تكنولوجية محلية للاشتراك في جميع جوانب السياسات التكنولوجية، مثل تقييم التكنولوجيا والتفاوض بشأنها وإنتقائها ونقلها واعتمادها وتطويرها، وفي وضع مبادىء توجيهية وتدابير لمعالجة النقل العكسي للتكنولوجيا، وفي تحليل وتقدير آثار أوجه التقدم الجديدة في التكنولوجيا على جهودها الإنمائية؛

(ب) الاستمرار في وضع تدابير وآليات لجعل عملية نقل التكنولوجيا أكثر فعالية، ولا سيما نقل التكنولوجيا المتعلقة بمكافحة التلوث، التي يمكن أن تعزز إدارة المشاكل البيئية بشكل أفضل؛

(ج) الاستمرار في تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء ولا سيما في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١٠٦ ستضطلع الأمانة التنفيذية بالأنشطة التالية في إطار البرنامج الفرعي:

(أ) الاستمرار في إجراء دراسات متعمقة وتنظيم حلقات دراسية وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء لوضع توصيات ملائمة بشأن سياسات التكنولوجيا؛

(ب) تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين والموظفين من مستويات الإدارة العليا والمتوسطة في القطاع الخاص من أجل تنمية القدرات التكنولوجية في مختلف جوانب سياسات التكنولوجيا، ومؤسسات التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا وتطويرها؛

(ج) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاسكوا عن طريق إعداد اقتراحات لإقامة مشاريع للتعاون العلمي والتكنولوجي. وسيجري تحديد حالات معينة وآليات محددة لدعم عملية التعاون؛

(د) تعبئة الموارد والدعم لتنفيذ مشاريع التعاون في تطبيق التكنولوجيات الجديدة؛

(هـ) إجراء دراسات وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأخرى لتقدير آثار التطورات التكنولوجية الجديدة بالنسبة للمنطقة؛

(و) مواصلة نشر المعلومات وتوزيع المنشورات عن التكنولوجيا لسد الثغرة الموجودة في المعارف العلمية والتكنولوجية في المنطقة.

البرنامج الفرعي ١٢: التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

(f) الأهداف

٣٤-١٠٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرات ١ الى ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩، والفقرات ٥ و ٦ و ٨ الى ١٠ و ١٥ من قرارها ٤٣/٩٣، والفقرات ٥ و ٦ و ٩ من قرارها ٤٣/٩٨، والفقرات ٥ الى ٨ من قرارها ٤٣/٩٩، والفقرتين ٥ و ٦ من قرارها ٤٣/١٢١، وقرارها ٤٤/٥٥، والفقرتين ٨ و١٢ من قرارها ٤٤/٥٦، والفقرة ٣ من قرارها ٤٤/٥٧، والفقرة ٢ من قرارها ٤٤/٥٨، والفقرات ١ و ٤ و ٨ من قرارها ٤٤/٥٩، والفقرتين ٣ و ١٤ (ج) من قرارها ٤٤/٦٥، وقرارها ٤٤/٦٦، والفقرة ١٢ من قرارها ٤٤/٦٧، والفقرات ٧ و ٩ و ١٣ من قرارها ٤٤/٧٠، وقرارها ٤٤/٧٢، والفقرات ١ الى ٣ (د) من قرارها ٤٤/١٤١، وقرارها ٤٤/١٤٢، والفقرتين ٥ و ٨ من مرفق قرارها ٤٤/٢٣٦، وقراراتها ٤٥/٥٩ و ٤٥/٨٧ و٤٥/١٠٣ و٤٥/٩١ و٤٥/١٠٠ و ٤٥/١٠٦ و ٤٥/١٠٧ الى ٤٥/١٢٣ و ٤٥/١٤٩، والفقرة ٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٤٠، والفقرتين ٤ و ٥ من قراره ١٩٨٨/٤٦، والفقرات ٢ الى ٤ من قراره ١٩٨٨/٤٧، والفقرتين ٢ و ٣ من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٥٧ (د-١٤).

٣٤-١٠٨ وقد وضعت جميع بلدان منطقة اللجنة برامج لصالح الفئات التي تحتاج الى رعاية اجتماعية خاصة، بيد أن هذه البرامج تتباين كثيرا من بلد الى آخر ولم تتعرّض قط لأي استعراض نقدي مقارن. ومن ثم، فإن أسباب النجاح والإخفاق في هذا الميدان لم تُقيَّم قط. وعلاوة على ذلك، وبسبب عقبات إدارية وتقنية، فإن الميل الى الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في المشاريع الإنمائية يسفر في كثير من الأحيان عن إزدواجية في الجهود واهدار للموارد. ولذلك، تحتاج الدول الأعضاء في اللجنة الى بيانات اجتماعية، كمية ونوعية، بشأن أبعاد النهج الإنمائية البديلة بغية وضع سياسات وبرامج سليمة للتنمية الاجتماعية، مع التركيز بصورة خاصة على الاحتياجات والأولويات الاجتماعية الناتجة عن أزمة الخليج والنزاعات الأخرى في المنطقة.

٣٤-١٠٩ وأهداف البرنامج الفرعي هي كما يلي:

(f) إجراء تحليل شامل لآثار الاتجاهات الإنمائية لتعزيز زيادة مشاركة السكان بأكملهم في عملية التنمية؛

(ب) تشجيع وضع نهج متكامل للتنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وتعزيز الأجهزة الحكومية والتعاون الحكومي الدولي والمساعدة في وضع وتشجيع سياسات واستراتيجيات ترمي الى ما يلي: تحسين رصد تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية، وتسهيل إشراك الفئات الأقل حظاً في عملية التنمية، مثل المعوقين والشباب والمسنين والفقراء وسكان الريف، وانشاء نظم وطنية شاملة للرعاية الاجتماعية، وضمان المساواة في انتفاع السكان بأكملهم بها؛

(ج) تحليل أثر التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التنمية والأزمات السائدة على الموئل وظروف المعيشة للفرد؛

(د) استعراض تنفيذ الاستراتيجيات الموصى بها في ميدان مكافحة ومنع الجريمة وإساءة استعمال المخدرات؛

(هـ) العمل على مراعاة البعد الاجتماعي في التنمية الريفية.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١١٠ ستقوم الأمانة التنفيذية برصد الحالة الاجتماعية في المنطقة عن طريق استكمال المؤشرات الاجتماعية ومسح الحالة الاقتصادية والاجتماعية بانتظام، مع مراعاة ما يستجد من تطورات عالمية واقليمية. وستؤخذ في الاعتبار أيضا الآثار الاجتماعية لأزمة الخليج، وفضلاً عن ذلك، ستقدم المساعدة الى الحكومات، بناء على طلبها، لصياغة برامج ومشاريع الرعاية الاجتماعية وتحسين منهجيات التخطيط والرصد الاجتماعيين عن طريق جمع البيانات والمعلومات الاجتماعية وتجهيزها بأسلوب ييسر عملية رسم السياسات.

٣٤-١١١ وستُجري الأمانة التنفيذية دراسات، وتقدم الدعم الى أفرقة الخبراء الاقليمية المخصصة، بغية دراسة القضايا المتصلة بسياسات وبرامج الضمان الاجتماعي الإنمائية، وستُدرّس أيضا البرامج والسياسات المتعلقة بمنع ومكافحة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات من أجل وضع سياسات فعالة سهلة التطبيق واتخاذ تدابير مبتكرة.

٣٤-١١٢ وعن طريق اتباع نهج مشترك بين القطاعات إزاء التنمية الريفية، ستتم دراسة الأبعاد الاجتماعية للتنمية الريفية، بغية وضع سياسات وبرامج مناسبة للمناطق الريفية، تسهم، فيما تسهم، في الحد من الفقر وتعزيز زيادة إشراك سكان الريف في عملية التنمية. وفي هذا الصدد، سينصب التركيز على دور المؤسسات الريفية، ولا سيما التعاونيات.

٣٤-١١٣ وستستمر متابعة الاستراتيجيات والتدابير المعتمدة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالفئات الأقل حظاً، مثل الاشخاص الذين يعانون من الفقر الشديد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء (١٩٩٤-١٩٩٥)، وسيولي الاهتمام لضمان وصول هذه الفئات بشكل فعال الى خدمات الرعاية الاجتماعية والملائمة ومشاركتها في عملية التنمية. كما ستستكمل الأدلة والكتيبات وتقدم المساعدة بأشكال أخرى، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا الى المعوقين (١٩٩٢-١٩٩٥)، وذلك استناداً الى الأنشطة المضطلع بها بموجب الخطة متوسطة الأجل الجارية.

البرنامج الفرعي ١٣: المرأة والتنمية

(f) الأهداف

٣٤-١١٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرتين ٢ و ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٤٠، والفقرة ١٠ من قرارها ١٠٨/٤٠، والفقرة ٢ من قرارها ١١١/٤١، والفقرتين ٣ و ٨ من قرارها ١٧٨/٤٢، والفقرة ٣ من قرارها ٧٦/٤٤، والفقرات ٣ و ٥ و ٩ و ١٢ و ١٨ و ١٩ من قرارها ٧٧/٤٤، وقرارها ١٢٩/٤٥، والفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/١٩٨٧، وقراره ١٢٢/١٩٨٧، وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٦٦(د-٥)، وخطة العمل الاقليمية للجنة لإدماج المرأة في التنمية في غربي آسيا (١٩٧٥-١٩٨٥)، وبرنامج العمل الاقليمي للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٨٠-١٩٨٥)، واستراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠ (١٩٨٤)، واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (١٩٨٥).

٣٤-١١٥ وفيما يلي المشاكل الرئيسة التي يتطرق اليها هذا البرنامج الفرعي والتي تستهدف الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٢-١٩٩٧ التخفيف من حدتها:

(أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الصعبة التي تعيشها المرأة العربية المهاجرة والمشردة وأسرتها داخل منطقة الاسكوا ولاسيما عندما تواجه واقع التشرد والهجرة وعند عودتها في نهاية المطاف أو إعادة توطينها كنتيجة مباشرة لأزمة الخليج بكل ما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية تضر بالفرد العربي وأسرته ومجتمعه المحلي وبلده؛

(ب) الآثار المادية والاجتماعية والاقتصادية للصراع الذي تعيشه المرأة العربية في حالات كثيرة نتيجة لتعدد أدوارها في الحياة العامة وفي إطار الاسرة، وعدم وجود حل شامل لهذه المشكلة، خاصة في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أغلبية الأسر العربية والتي تضطر مزيدا من النساء الى القيام بدور رب الأسرة وتحمل مسؤولية كسب الدخل الرئيس أو زيادة الدخل المتاح من أجل بقاء الأسرة؛

(ج) الصعوبات التي تواجهها المرأة، ولا سيما المهاجرة، في الحصول على الموارد المالية والتعليمية واكتساب المهارات التي تتيح لها بلوغ هدفها المباشر المتمثل في تحسين أحوالها المعيشية

الاجتماعية والاقتصادية، وأهدافها طويلة الأجل المتمثلة في زيادة مشاركتها في القوة العاملة على نحو يضمن التوفيق بين دورها في الحياة العامة ودورها في الاسرة من اجل الاسهام في تطوير نفسها اقتصاديا واجتماعيا كفرد وكمواطن، وتنمية أسرتها ومجتمعها وأمتها؛

(د) العوائق التي تحول دون تنظيم المرأة العربية باستخدام الوسائل المختلفة المتاحة على مستوى القاعدة، بغية انشاء نظم دعم محلية تتناول احتياجاتها المباشرة وتطلعاتها طويلة الأجل الرامية الى تحقيق حياة أفضل.

٣٤-١١٦ ومع ان اشراك المرأة في التنمية لا يزال محط الاهتمام الرئيس لهذا البرنامج الفرعي، فانه يراعي آثار أزمة الخليج على المرأة العربية. وسيولى الاهتمام الواجب للتخفيف من حدة الصعوبات المترتبة على تشرد ونزوح المجتمعات المحلية، وفقدان الموارد الاقتصادية، وتعطيل نظم الدعم الاجتماعي القائمة. ويتم التركيز بصورة خاصة على وضع استراتيجية، وتحديد أنشطة في إطارها، تكون أكثر اتساقا مع الاطار الثقافي للمنطقة والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي بمزيد من التحديد:

(أ) تقصي وسائل زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية بما في ذلك وسائل عملها لحسابها ومشاركتها في المشاريع الصغيرة التي يشارك فيها أكثر من فرد؛

(ب) تحديد نُهُج كفؤة وفعّالة ومقبولة للمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية تراعى فيها المسؤوليات الأسرية للمرأة ومساهماتها الاقتصادية، خاصة في ضوء تزايد عدد ربات الأسر اللاتي يقمن بدور العائل الرئيس للأسرة بسبب الحروب المتكررة في المنطقة؛

(ج) مواصلة تقييم المسؤوليات المتغيرة للأسرة العربية، مع التركيز بصورة خاصة على الاسر المشردة والمهاجرة والاسر التي ترعاها سيدات، وتحديد المؤسسات الضرورية لتقديم الخدمات البديلة والدعم للمهام التقليدية التي تضطلع بها الأسرة؛

(د) وضع وتشجيع التشريعات والهياكل الادارية التي تتوافق مع الدور المتغير للأسرة العربية والتي توفر الاطار القانوني لمختلف الوسائل البديلة المتاحة للمرأة؛

(هـ) تزويد صانعي القرار بالتوصيات من أجل اتاحة بدائل مبتكرة للمرأة العربية ضمن الاطار الاجتماعي والثقافي العربي؛

(و) مساعدة المنظمات النسائية غير الحكومية على مستوى القاعدة على انشاء نظم الدعم الخاصة بها وتوسيع القاعدة الشعبية لدعمها من اجل وضع أسس الوسائل الجماعية لتوفير المساعدة الذاتية؛

(ز) التركيز على دور المرأة الخاص في حماية البيئة، مع مراعاة آثار أزمة الخليج على البيئة وحجم وخطورة أثرها على المرأة والاسرة في المنطقة؛

(ح) الاستمرار في تقديم معلومات عن حالة المرأة والأسرة العربية في المنطقة عن طريق تحليل للأحوال يقوم على الاستكمال المستمر للبيانات المتعلقة بالمرأة والاستمرار في تحديد موارد المرأة المتوفرة لخدمات المساعدة الفنية من خلال الاستكمال الدوري «لدليل النساء العربيات المهنيات».

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١١٧ ستظل تنمية الموارد البشرية محور التركيز في أنشطة الأمانة التنفيذية المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي. وسيضطلع بأنشطة في ثلاث مجالات رئيسة. وستبقى أنشطة المجال الاول منها جمع ونشر البيانات عن المرأة العربية عن طريق نشر كشوفات البيانات و«دليل النساء العربيات المهنيات»، ونتائج مختلف الدراسات التي تقوم بها الأمانة التنفيذية في «سلسلة دراسات عن دور المرأة العربية في التنمية» التي تصدرها اللجنة. وسيتم التركيز بصورة خاصة على اجراء الدراسات ذات المنحى العملي التي ستقيّم فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في بلدان المنطقة وأثرها على المرأة والأسرة في اطار المجتمعات المحلية. وستجري كذلك دراسات تجريبية ترمي الى اقتراح مشاريع محددة لتمويل أنشطة المساعدة الفنية، وذلك بهدف تحديد الصعوبات التي تواجهها المرأة والاسرة لدى التنقل داخل البلد الواحد ومن بلد الى آخر.

وستبقى أنشطة المجال الثاني هي دراسة الدور المتغير للأسرة العربية وتقييم المؤسسات التي تقدم الخدمات الداعمة للخدمات الاسرية و/أو البديلة لها، من خلال اجراء البحوث ذات المنحى العملي. وسيولى اهتمام خاص لتغير نمط الأسرة المشردة والمهاجرة في الاطار الاقتصادي - الاجتماعي القائم حاليا في الدول الأعضاء في الاسكوا.

وستعالج أنشطة المجال الثالث تحديد بدائل العمل المتاحة للمرأة العربية في اطار المنطقة الاجتماعي والثقافي. ومن هذه البدائل: زيادة مشاركة المرأة في المهن التي تشارك فيها فعلا بأعداد كبيرة، نظرا لأن الطلب يتجاوز العرض كثيرا؛ والتعجيل باستخدام المرأة في المهن التي لم تحقق فيها المرأة سوى القليل من التقدم؛ وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في منطقة اللجنة باتباع نهج مقبول ثقافيا تراعي فيه المسؤوليات الاسرية للمرأة ومساهماتها الاقتصادية. وستستدعي هذه المهام أيضا تحديد المتطلبات الحالية، التي ترمي الى تكييف أساليب العمل بما يتلاءم مع احتياجات المرأة، وتقييم امكانية تكيفها مع منطقة اللجنة، واقتراح سياسات، بالاستناد الى ما تقدم، بشأن الوسائل المناسبة والشروط الاساسية اللازمة لتكييفها واعتمادها بنجاح. وسيوجه الاهتمام اللازم لتشغيل النساء اللائي تأثرن بنتائج أزمة الخليج. وستراعى كذلك صياغة مشاريع عمل المرأة لحسابها في اطار الشركات الصغيرة. وأساسا، ستقوم الأمانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج الفرعي، بتنفيذ استراتيجية زيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية في غربي آسيا: الخيار الثالث، الذي وضع خلال الخطة متوسطة الأجل السابقة.

٣٤-١١٨ وستجرى دراسات جدوى تعقبها أنشطة تجريبية لتقديم بيان عملي للبدائل المبتكرة التي تستطيع المنطقة اتباعها. وستتم هذه الانشطة التجريبية في نطاق أنشطة المساعدة الفنية المقدمة على الصعيد الاقليمي و/أو الوطني لاختبار مدى صلاحية بعض الوسائل. وسيستمر تنفيذ هذا البرنامج الفرعي عن طريق انشطة المساعدة الفنية حيث ان الدراسات التي ستجرى ستسفر عن صياغة اقتراحات محددة لمشاريع تلبي احتياجات المرأة العربية، ولا سيما المرأة العربية المشردة والمهاجرة.

البرنامج الفرعي ١٤: الاحصاء

(أ) الأهداف

٣٤-١١٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٥/٤٢، والفقرة ١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٨٥، وقراره ٨/١٩٨٥، والفقرتين ١ و ٣ من قراره ٥٩/١٩٨٨، وقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٣(د-١١) و١٥٥(د-١٤).

٣٤-١٢٠ لقد كان للنقص في عدد الموظفين المدربين على تجهيز الاحصاءات والبيانات أثر خطير على تنمية الخدمات الاحصائية في معظم بلدان منطقة الاسكوا. وينبغي ان يتناول التدريب الاحتياجات المتجددة في مجالي الاحصاءات وتجهيز البيانات في المنطقة والتعويض عن ترك الموظفين المدربين لمناصبهم في المكاتب الاحصائية الحكومية للالتحاق بالقطاع الخاص والادارات الحكومية الاخرى.

٣٤-١٢١ ومن المتوقع ان يتسع، بخطى سريعة، نطاق استخدام الحاسوب في الاغراض الاحصائية خلال العقد الحالي. ومن شأن الأخذ بتكنولوجيات جديدة للمعلومات، مثل الشبكات الاحصائية واقامة نظم لادارة قواعد البيانات وتزايد استخدام مجموعات البرامج الاحصائية ان يكون له أثر بعيد المدى على عمل وهيكل المكاتب الاحصائية المركزية.

٣٤-١٢٢ ومن المشاكل الرئيسة في بعض بلدان المنطقة الافتقار الى التحليل المتعمق للبيانات، ولا سيما بيانات الدراسات الاستقصائية التي تقوم المكاتب الاحصائية بجمعها. ومن المشاكل الاخرى التي تصادفها بعض بلدان اللجنة عدم توفر التنسيق بين منتجي الاحصاءات ومستعمليها.

٣٤-١٢٣ ومشكلة التوحيد تمس مجموعة واسعة من المواضيع في مجال الاحصاءات. وتدعو الحاجة باستمرار الى بذل الجهود على الصعيدين الوطني والاقليمي لزيادة امكانية المقارنة بين البيانات التي تنتجها الدول الاعضاء في اللجنة.

٣٤-١٢٤ والهدف من البرنامج الفرعي هو المساهمة في تنمية الاحصاءات الهامة في الوقت المناسب في منطقة اللجنة بالتعاون مع الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية. وتضم الاهداف، بصورة أكثر تحديدا، ما يلي:

(f) جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات القابلة للمقارنة بشأن الحسابات القومية والاسعار والمالية والصناعة والطاقة والتجارة الخارجية وغير ذلك من المجالات الاقتصادية؛

(ب) وضع وجمع وتوحيد ونشر الاحصاءات البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الاحصاءات المتصلة بحالة المرأة والمعوقين والشباب والرضع وغيرهم من الفئات السكانية التي تحتاج الى رعاية خاصة؛

(ج) تنمية مصادر الاحصاءات السكانية، بما في ذلك التعدادات السكانية والسكنية، ونظم التسجيل المدني والدراسات الاستقصائية الديموغرافية والمتعلقة بالصحة؛

(د) ترويج المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الدولية الموحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالحسابات القومية والتجارة الدولية والصناعة والهجرة والبيئة والعمالة؛

(هـ) تقديم المساعدة في تنمية قدرة البلدان الاعضاء في اللجنة على الاضطلاع بالتعدادات والدراسات الاستقصائية، وفي جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية المستقاة من المسوح الأسرية والتعدادات؛

(و) تحسين الاحصاءات من حيث موثوقيتها وحسن توقيتها وقابليتها للمقارنة والأخذ بوسائل متقدمة لجمع وتجهيز ونشر الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١٢٥ سيضطلع بالأنشطة التالية في إطار هذا البرنامج الفرعي:

(f) التدريب الاحصائي على الحسابات القومية، ومواضيع محددة تتصل بالاحصاءات الاقتصادية، وذلك بالتعاون مع المعاهد والمنظمات الاقليمية؛

(ب) جمع ونشر الاحصاءات الأساسية في المجالات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية بمنطقة اللجنة عن طريق المنشورات العامة أو المتخصصة المتكررة؛

(ج) إنشاء قواعد للبيانات الاحصائية والمحافظة عليها، في المجالات الاحصائية المختلفة كي تستخدمها الأمانة التنفيذية للجنة والدول الاعضاء، والمنظمات الدولية والاقليمية؛

(د) تنظيم اجتماعات تقنية بشأن مواضيع محددة، بالتعاون مع المكتب الاحصائي للامم المتحدة والمنظمات الاقليمية؛

(هـ) تقديم الدعم الى أنشطة المساعدة الفنية في مجال الحسابات القومية والاحصاءات السكانية وتجهيز البيانات والمسوح الاسرية في الدول الاعضاء في اللجنة؛

(و) نشر وتوزيع أدلة احصائية منهجية باللغة العربية.

٣٤-١٢٦ والأنشطة المذكورة أعلاه ذات طابع مستمر، لا سيما في ميدان جمع ونشر الاحصاءات. إلا أن بعض القضايا، مثل الأخذ بالنظام المنقح للحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية الدولية ستولى عناية خاصة في النصف الأول من الخطة متوسطة الأجل.

البرنامج الفرعي ١٥: النقل والاتصالات

(f) الأهداف

٣٤-١٢٧ السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١٥ مستمد من الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٩، والفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٨/١٩٨٤، والفقرة ٣ من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٩٢(د-٨)، والفقرة ٣ من قرارها ١٣٨(د-١٢)، والفقرة ٤ من قرارها ١٤٣(د-١٣)، والفقرة ٣ من قرارها ١٧٠(د-١٥).

٣٤-١٢٨ ويؤدي نقص التنسيق والتخطيط القائمين على قاعدة بيانات ملائمة في المسائل المتعلقة بالنقل والاتصالات فيما بين بلدان منطقة اللجنة وبينها وبين البلدان المجاورة بصفة خاصة، الى سوء تخصيص الموارد المالية ويعوق تدفق المسافرين والسلع وانتقال الأفراد وسفرهم بيُسرٍ عبر بلدان المنطقة، وكلها تمثل مشكلات تجدُر معالجتها.

٣٤-١٢٩ وفيما يتعلق بالشبكة البرية للهياكل الأساسية للنقل، وبصورة أكثر تحديدا، بشبكات الطرق والسكك الحديدية، فان من الأهمية بمكان تذليل المشاكل التي تعترض انجاز الوصلات الناقصة التي ستربط البلدان العربية المتجاورة في المنطقة ببعضها البعض وتحسين وصيانة الوصلات القائمة.

٣٤-١٣٠ وتتم معظم التجارة في منطقة اللجنة عن طريق البحر، ومن ثم فإن قدرة صادرات البلدان العربية على المنافسة في الاسواق الخارجية تتوقف الى حد كبير على تكلفة نقل السلع عن طريق البحر. ولذلك، ينبغي زيادة الاهتمام بالنقل البحري، وبصورة خاصة، بتطوير الأساطيل التجارية الوطنية بغية زيادة حصة الناقلين الوطنيين من التجارة الخارجية للبلدان العربية، ولا سيما بالنسبة للسلع الاساسية السائبة الصلبة والسائلة.

٣٤-١٣١ وتعاني الموارد البشرية في قطاع النقل من قلة عدد الموظفين الوطنيين المدربين المتخصصين في المسائل المتصلة بهذا القطاع، وهي تتراوح بين التخطيط والعمليات والادارة، ولا سيما على المستويات الادارية المتوسطة والعليا. ويلزم معالجة مشاكل تنمية القوى العاملة وتدريبها.

٣٤-١٣٢ ولم تُول قضايا البيئة في مجال النقل إلا القليل من الاهتمام في الماضي. ولما كانت قطاعات النقل في البلدان المتقدمة النمو تُسبِّب نحو ٦٠ في المائة من مجموع تلوث الجو في المناطق الحضرية، فإنه ينبغي ان تعطى الأولوية في منطقة الاسكوا الى مسائل محددة تتصل بأثر النقل على البيئة. وتتضمن هذه المسائل تلوث الهواء ومستوى الضجيج والسلامة.

٣٤-١٣٣ وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات، فان منطقة اللجنة لم تستكمل إدخال تكنولوجيات الاتصالات لتطوير الوصلات الاقليمية التي ستكفل تكامل المنطقة على الصعيد العالمي. ولذلك، فان جزءا من حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدان الاعضاء في اللجنة ما زال يمر عبر مراكز وسيطة خارج المنطقة دون أن يستفيد من التسهيلات المتاحة في منطقة اللجنة.

٣٤-١٣٤ والهدف من هذا البرنامج الفرعي هو إقامة شبكات مترابطة للنقل والاتصالات تكفل تدفق الحركة بشكل موثوق ومستمر فيما بين البلدان الاعضاء في اللجنة ومع المناطق الاخرى، من خلال سياسات وعمليات متكاملة للنقل على الصعيد الاقليمي لمنطقة اللجنة، وبصورة اكثر تحديدا تتمثل الاهداف فيما يلي:

(أ) مساعدة البلدان الاعضاء في التخطيط لتطوير مرافق النقل والاتصالات وفي وضع سياسات متكاملة للنقل، بما في ذلك شبكات النقل الاقليمية والعمليات متعددة الوسائط، فضلا عن تدريب موظفي النقل؛

(ب) تحسين الهياكل الاساسية الاقليمية للنقل البري والبحري والجوي، عند الاقتضاء، إضافة الى العمليات، والتركيز بصورة خاصة على الصيانة؛

(ج) تيسير حركة المرور والاتصالات على الصعيدين الأقاليمي والاقليمي، عن طريق المواءمة بين قواعد وأنظمة النقل؛

(د) تحسين الهياكل الأساسية والعمليات الأقاليمية للاتصالات الهاتفية؛

(هـ) تنفيذ برامج العمل لعقد النقل والاتصالات لغربي آسيا؛

(و) مساعدة البلدان الاعضاء خلال فترة الخطة متوسطة الأجل على مواجهة المشاكل المتوقعة بعد الغاء الضوابط التنظيمية، وتقديم إعانات الدعم، وقيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة المشاريع ذات الصلة.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-١٣٥ ستركز أنشطة الأمانة التنفيذية في مجال النقل على ما يلي:

(أ) سيبدأ العمل في إقامة آلية لتنسيق خطط وسياسات تطوير النقل والاتصالات على الصعيد الاقليمي لمنطقة اللجنة، وستبدأ اللجنة العمل كذلك بشأن وضع مشروع اتفاقية (عربية) للنقل، وانشاء معهد اقليمي للتدريب في مجال النقل. وسيولى الاهتمام لتدريب القوى العاملة، والتحليل المقارن لخطط تطوير النقل في البلدان الاعضاء في اللجنة، ولصيانة هياكل النقل الأساسية القائمة. وسيتم القيام بهذه الاعمال من خلال المسوح والدراسات وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة والاجتماعات الحكومية الدولية وتنظيم دورات تدريبية وبعثات استشارية؛

(ب) وسيُشرع بإجراء مسوح ودراسات لوضع خطة رئيسة لإنشاء شبكات نقل اقليمية في منطقة اللجنة، فضلا عن دعم جسور النقل، عن طريق الاضطلاع بمشاريع محددة، بين بلدان المشرق والمغرب، وذلك بهدف انجاز الخطة الرئيسة؛

(ج) سيتم تنفيذ وانجاز عمليات تحديد وصياغة واعداد البرامج والمشاريع الاقليمية ودون الاقليمية لتنمية الاساطيل التجارية والموانىء على الصعيد الاقليمي في منطقة اللجنة؛

(د) سيُشرع باجراء دراسة عن الآثار المتوقعة لعملية الغاء الضوابط التنظيمية المفروضة على سياسات الدعم في قطاع النقل التي تعتمدها بلدان المنطقة، وعن التدابير الرامية الى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تمويل وادارة مشاريع النقل والاتصالات؛

(هـ) اجراء دراسات ومسوح ميدانية بغية الوصول الى تحديد دقيق لمدى التلوث الناتج عن النقل في الحالات التي لا تتوفر فيها البيانات اللازمة. وستعقد اجتماعات مخصصة من أجل اعداد معايير موحدة تهدف الى الحد من درجة التلوث الناتج عن النقل والى تحسين سلامة النقل؛

(و) تنفيذ وانجاز ومتابعة برامج ومشاريع عقد النقل والاتصالات لغربي آسيا، بما في ذلك انشاء معابر تصل بين البلدان العربية. وسيجرى الاضطلاع بأنشطة البحث والمساعدة الفنية، فضلا عن تقديم الدعم للمفاوضات (مؤتمرات اعلان التبرعات والاجتماعات المشتركة بين الوكالات، وما الى ذلك) بشأن برامج الاستثمار المتصلة بالعقد.

٣٤-١٣٦ وستتركز أنشطة الأمانة التنفيذية في مجال الاتصالات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية) على اعداد خطط وبرامج لربط منطقة اللجنة بسائر مناطق العالم. وسيتم الاضطلاع بهذه الانشطة، وبصفة خاصة تحسين مراكز تبادل الاتصالات الهاتفية، في اطار عقد النقل والاتصالات لغربي آسيا.

٣٤-١٣٧ وستواصل الأمانة التنفيذية نشر بيانات سنوية عن قطاع النقل والاتصالات (الشبكات والقدرة والاستخدام). وسيتم تعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى وتنسيق الانشطة معها.